A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

SCT/25/7
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 24 أكتوبر 2011

اللجنة الدائمة المعنية بقانون
العلامات التجارية والرسوم
والنماذج الصناعية والبيانات
الجغرافية

الدورة الخامسة والعشرون
جنيف، من 28 مارس إلى 1 أبريل 2011

التقرير*

مقدمة

1. عقدت اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية (المشار إليها لاحقاً "باللجنة الدائمة" أو "اللجنة") دورتها الخامسة والعشرين في جنيف في الفترة من 28 مارس إلى 1 أبريل 2011.

2. وكانت الدول التالية الأعضاء في الويبو و/أو في اتحاد باريس لحماية الملكية الصناعية ممثلة في الاجتماع:

* اعتمد هذا التقرير في الدورة السادسة والعشرين للجنة.

الاتحاد الروسي وأثيوبيا وأذربيجان والأرجنتين وإسبانيا وأستراليا وإستونيا وألمانيا والإمارات العربية المتحدة وأنغولا وأوكرانيا وإيران (جمهورية - الإسلامية) وأيرلندا وإيطاليا والبرازيل وبربادوس والبرتغال وبلجيكا وبنغلاديش وبنما وبوتسوانا وبوركينا فاصو وبولندا وبيرو وتايلند وتركيا وجامايكا والجبل الأسود والجزائر وجزر القمر والجمهورية التشيكية والجمهورية الدومينيكية والجمهورية العربية السورية وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية كوريا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجمهورية مولدوفا وجنوب أفريقيا والدانمرك ورواندا ورومانيا وزامبيا وزيمبابوي وسريلانكا والسلفادور وسلوفينيا وسنغافورة والسودان والسويد وسويسرا وشيلي وصربيا والصين وطاجيكستان والعراق وعمان وغانا وفرنسا والفلبين وفنلندا وقطر وكندا وكوبا وكوستاريكا وكولومبيا والكويت ولاتفيا وليتوانيا وماليزيا ومصر والمغرب والمكسيك والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة وموزمبيق وميانمار والنرويج والنمسا ونيبال ونيجيريا وهايتي والهند وهنغاريا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان (85). وكان الاتحاد الأوروبي ممثلاً بصفته عضواً خاصاً في اللجنة.

3. وشاركت المنظمات الدولية الحكومية التالية في الاجتماع بصفة مراقب: الاتحاد الإفريقي (AU) ومجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ (ACP GROUP) ومركز الجنوب ومكتب بنيلوكس للملكية الفكرية (BOIP) والمنظمة الأفريقية للملكية الفكرية (OAPI) (5).

4. وشارك ممثلو المنظمات غير الحكومية التالية في الاجتماع بصفة مراقب: الاتحاد الدولي لوكلاء الملكية الصناعية (FICPI) واتحاد العاملين الأوروبيين في مجال الملكية الصناعية (UNION) وجمعية الاتحادات الأوروبية للعاملين في مجال العلامات التجارية (ECTA) والجمعية الألمانية لحماية الملكية الفكرية (GRUR)

5. وترد قائمة المشاركين في المرفق الثاني لهذه الوثيقة.

6. وأحاطت الأمانة علماً بالمداخلات التي تمت وسجلتها على شريط كاسيت. ويلخص هذا التقرير المناقشات بالاستناد إلى كافة الملاحظات التي صيغت.

البند 1 من جدول الأعمال: افتتاح الدورة

7. افتتح السيد فرانسس غري، المدير العام للويبو، الدورة الخامسة والعشرين للجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية (اللجنة) ورحب بالمشاركين.

8. وتولى السيد ماركوس هوبرغر (الويبو) أمانة اللجنة.

البند 2 من جدول الأعمال: انتخاب رئيس ونائبين للرئيس

9. وانتخب السيد بارك سيونغ - جون (جمهورية كوريا) رئيساً للجنة وكلا من السيد امري

البند 3 من جدول الأعمال: اعتماد جدول الأعمال

10. تحدث وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية واقترح إضافة بند جديد إلى مشروع جدول الأعمال بعنوان "عمل اللجنة" كي تناقش فيه اللجنة إسهامها في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية وفقاً لقرار الجمعية العامة للويبو بشأن آليات التنسيق وإجراءات الرصد والتقييم وإعداد التقارير.

11. وتحدث وفد فرنسا باسم المجموعة باء وقال إنه يوافق على الاقتراح على أن يكون من المفهوم ألا يصير ذلك البند الجديد بنداً دائماً في جدول الأعمال وألا يستبق مسار العمل في المستقبل وألا يشكّل سابقة.

12. واعتمدت اللجنة مشروع جدول الأعمال المعدّل (الوثيقة SCT/25/1 Prov.2) مع إضافة البند 9 الجديد بعنوان "عمل اللجنة".

البند 4 من جدول الأعمال: اعتماد منظمة غير حكومية

13. استندت المناقشات إلى الوثيقة SCT/25/5.

14. ووافقت اللجنة على أن تكون نقابة المحامين الأمريكيين (ABA) ممثّلة في دورات اللجنة.

البند 5 من جدول الأعمال: اعتماد مشروع التقرير المعدّل للدورة الرابعة والعشرين

15. استندت المناقشات إلى الوثيقة SCT/24/8 Prov.2.

16. واعتمدت اللجنة مشروع التقرير المعدّل للدورة الرابعة والعشرين بالاستناد إلى الوثيقة SCT/24/8 Prov.2 مع التعديلات التي التمستها وفود الجمهورية التشيكية وإسبانيا وسويسرا.

البند 6 من جدول الأعمال: الرسوم والنماذج الصناعية

17. استندت المناقشات إلى الوثيقة SCT/25/2.

18. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية قائلا إن الوفود اضطلعت في تلك الدورة بمهمة جوهرية تتمثل في اتخاذ قرار بشأن كيفية اضطلاع اللجنة بأعمالها المستقبلية فيما يتعلق بالرسوم والنماذج الصناعية. وأشار الوفد إلى أن اللجنة بدأت في دورتها الثانية والعشرين في مناقشة مجالات التقارب الممكنة فيما يتعلق بقانون الرسوم والنماذج الصناعية وممارساته وأن الوثيقة SCT/22/6 توضح أن تحديد مجالات التقارب والمجالات التي لا يمكن أن تكون محل توافق "لن يستبق مسار عمل اللجنة في المستقبل في هذا الشأن". وقد استمرت المناقشات بشأن مجالات التقارب الممكنة في الدورة الثالثة والعشرين للجنة بالاستناد إلى الوثيقة SCT/23/5 التي توضح، وفقاً للطلب الذي قدمته اللجنة في دورتها السابقة، كيف يمكن للمستخدمين ومكاتب الرسوم والنماذج الصناعية الاستفادة من الإجراءات المنسقة وكيف يمكن لتلك الإجراءات المنسقة أن تساهم في تسهيل الحماية الدولية للرسوم والنماذج الصناعية. ثم وافقت الوفود على مواصلة عمل اللجنة بشأن مجالات التقارب الممكنة. وعليه، استمرت المناقشات بين الوفود في الدورة الأخيرة للجنة. وخلال المناقشات، اقترح عدد من الوفود الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي من أجل مناقشة الموافقة على إبرام معاهدة بهذا الشأن. لكن ذلك الاقتراح لم يحظ بموافقة أعضاء اللجنة عموماً. وأشار وفد البرازيل إلى أن مشاركته في المناقشات على أساس النصوص في هذه الدورة لا تنطوي بأي شكل من الأشكال على موافقته الأولية على أي من الأحكام، ولا على حكم مسبق بنتائج تلك المناقشات لصالح صكوك ملزمة قانوناً ولكنها تنطوي

19. وقال وفد اليابان إنه ينبغي عدم تحديد المناقشات بإطار زمني، نظراً لأن المناقشات السابقة لم تتح إقامة تعاون بسبب ضيق الوقت. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأنه سيكون هناك التزام في هذا الشأن وبأن إجراء مناقشات متأنية سيسهم في إيجاد توازن ملائم وتواءم بين الأنظمة الوطنية والنظام الدولي.

20. وأشار وفد جمهورية مولدوفا إلى أن إدراج أحكام من مستويين في الوثيقة يشكل في حد ذاته نجاحاً وأعرب عن ثقته في أن اللجنة ستتمكن من إحراز المزيد من التقدم ومن تنقيح الوثيقة لاعتمادها في مؤتمر دبلوماسي.

21. وتحدث ممثل الاتحاد الأوروبي أيضاً باسم الدول الأعضاء السبع وعشرين في الاتحاد وقال إن الاتحاد الأوروبي وأعضاءه قد شددوا على الأهمية الكبيرة والقيمة المضافة الكامنة في تنسيق وتبسيط الإجراءات والشروط الشكلية المتعلقة بتسجيل الرسوم والنماذج الصناعية. وأعرب الاتحاد الأوروبي وأعضاؤه عن اعتقادهم بأن ذلك الهدف لم يحظ بالاهتمام اللازم إلى الآن وبأن عمل اللجنة في ذلك المجال يشكل إنجازاً عظيماً. كما يمكن للجنة أن تضيف تقدماً آخر لسجل نجاحاتها عن طريق إتمام الأعمال الواعدة التي بدأت خلال الست سنوات الأخيرة. ولهذه الأسباب، أعرب الاتحاد الأوروبي وأعضاؤه عن دعمهم لعقد مؤتمر دبلوماسي لتناول تلك المسألة في فترة السنتين 2012 - 2013. ودون إلزام الوفود بأحكام معاهدة قبل أن تصبح معدة بالشكل الواجب، سيوجه ذلك الإجراء رسالة إيجابية إلى كافة مستخدمي أنظمة تسجيل الرسوم والنماذج الصناعية. وصرح ممثل الاتحاد أن الاتحاد وأعضاءه يودون الإعراب عن دعمهم لوثيقة العمل SCT/25/2 التي يعتبرونها بمثابة خطوة إضافية واعدة وناجحة على الطريق السليم. واعترف الاتحاد وأعضاؤه بأن مشاريع الأحكام المعدلة الواردة في تلك الوثيقة تراعي على النحو الواجب التعليقات والاقتراحات التي قدمتها الوفود في الدورة الرابعة والعشرين للجنة، معتبرين أن مشاريع الأحكام المشار إليها لا تحقق فحسب على نحو ملائم الهدف النهائي المتمثل في التقريب بين الإجراءات والشروط الشكلية المتعلقة بالرسوم والنماذج الصناعية وتبسيطها، لكنها تسهم أيضا في وضع إطار حيوي ومرن لتطوير قانون الرسوم والنماذج الصناعية لاحقاً، بحيث يساير التطورات التكنولوجية والاجتماعية - الاقتصادية والثقافية في المستقبل. وأشار ممثل الاتحاد إلى أن الاتحاد الأوروبي وأعضاءه يتطلعون إلى إجراء مناقشات بالاستناد إلى الوثيقة الجديدة في

22. وقال وفد النرويج إنه اعتبر مواصلة الأعمال أمراً إيجابياً ودعا إلى عقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد معاهدة بشأن الإجراءات والشروط الشكلية المتعلقة بتسجيل الرسوم والنماذج الصناعية خلال فترة السنتين المقبلة.

23. وقال وفد الاتحاد الروسي إنه يؤيد عقد مثل هذا المؤتمر، رهناً بإمكانية إعداد الوثائق عالية الجودة اللازمة لعقد المؤتمر.

24. وأشار وفدا كوبا ونيجيريا إلى استعدادهما لعقد المزيد من المناقشات وأعربا عن دعمهما لموقف وفد البرازيل.

25. وأشار وفد الجزائر إلى استعداده للمساهمة بشكل بناء في هذه العملية المهمة وقال إنه يؤيد البيان الذي أدلى به وفد البرازيل.

26. اقترح وفد جمهورية مولدوفا نقل البندين "3" و"4" إلى بداية النص.

27. واقترح وفد إسبانيا الاستعاضة عن عبارة "الطرف" بعبارة "الطرف المتعاقد" وبإضافة تعريف لكلا من "المرخص" و"المرخص له". واعتبر الوفد أيضاً أن تعريف مصطلح "تبليغات" مبهم لأنه يشير فحسب إلى التبليغات المقدمة إلى المكتب.

28. وأعرب وفد كندا عن قلقه بشأن معنى التعبير "كافة البيانات المدونة" المشار إليه في البند (9) وقال إنه يود التحلي ببعض المرونة فيما يتعلق بمضمون سجلاته.

29. وأوضح وفد الهند، مشيراً إلى البند "7"، أن الطلبات في الهند قد تتضمن رسماً أو نموذجاً صناعياً واحداً.

30. واقترح وفد بوركينا فاصو أن يغطي البند "7" الحالات التي يتضمن فيها الطلب رسماً أو نموذجاً صناعياً واحداً.

31. واقترح ممثل مركز الدراسات الدولية للملكية الصناعية (CEIPI) حذف كلمة"مشروع" التي تصاحب كلا من كلمتي مواد وأحكام وكذلك الإبقاء على كلمة "طرف" وعدم الاستعاضة عنها بكلمة "الطرف المتعاقد" في النص بأكمله. كما اقترح الممثل مراجعة البند "7" مع مراعاة التعليق المقدم من وفد بوركينا فاصو وإضافة عبارة "أو التسجيل" في السطر الثاني عقب العبارة "حال كان الطلب". وأخيراً، وبالإضافة إلى عدد من المقترحات التي تتعلق بالنسخة الفرنسية من الوثيقة، اقترح ممثل المركز أن يصاغ البند "12" كما يلي: "وتعني عبارة اللائحة التنفيذية اللائحة التنفيذية المشار إليها في المادة 19".

32. واقترح ممثل الجمعية الدولية للعلامات التجارية (INTA) تعديل ترتيب التعاريف لتفادي استخدام بعض المصطلحات قبل ورود تعريفها واقترح تعديل صياغة البند "6"

2

33. تساءل وفد اليابان عما إذا كانت المادة 2 تطبق على الطلبات المتحولة أو المعدلة وأشار إلى ضرورة أن تحدد الملاحظات تلك النقطة بوضوح.

34. واقترح وفد البرازيل بتأييد من وفد الهند إضافة العبارة "حال يصرح الطرف بإيداع تلك الطلبات" بعد عبارة "طلباتها الفرعية".

35. وتساءل ممثل مركز الدراسات الدولية للملكية الصناعية (CEIPI) عما إذا كان من الضروري الإشارة إلى اللائحة التنفيذية الواردة في تلك المادة واقترح حذف عبارة "للرسوم الصناعية" في الفقرة (1) وإضافة إشارة إلى المنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية (ARIPO) في الملاحظات.

36. ورداً على طلب توضيح من ممثل الجمعية الأمريكية لقانون الملكية الفكرية (AIPLA) فيما يتعلق بتطبيق تلك المادة على الطلبات المكملة، أشارت الأمانة إلى أن تلك المادة لا ترمي إلى تغطية هذا النوع بالتحديد من الطلبات.

2

37. اعتبر وفد الفلبين معرباً عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية، أنه ينبغي أن تتضمن المادة 3 قائمة توضيحية وألا تستبعد العناصر التي حددتها القوانين الوطنية.

38. واقترح وفد اليابان إضافة بند آخر إلى المادة 3(1) يتمثل في توضيح الطلب الأصلي في حالة الطلبات المتحولة. واقترح الوفد أيضا حذف الإشارة إلى المنتج الذي يجسد الرسم أو النموذج الصناعي من القواعد الواردة في تلك المادة.

39. واقترح وفد جنوب أفريقيا، معرباً عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد البرازيل، إضافة بند آخر هو البند (ه) إلى القاعدة 1(1)، يتمثل في توضيح نوع الرسم أو النموذج الصناعي حين يتضمن الطلب أكثر من نوع.

40. واقترح وفد السويد، معرباً عن تأييده للبيان الذي ألقي باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، تعديل البند "11" من المادة 3(1) وصياغته كما يلي: "وفي حال لم يكن مودع الطلب هو مبتكر الرسم أو النموذج الصناعي، بيان التنازل أو أي دليل آخر يثبت انتقال الرسم أو النموذج الصناعي إلى مودع الطلب". واقترح الوفد أيضاً إضافة توضيح لفترة الحماية التي أودع الطلب من أجلها، من أجل ضمان قابلية التنبؤ ولتمكين المكاتب من تحديد قيمة الرسوم.

41. وأشار وفد الاتحاد الروسي إلى أن التشريع الوطني الروسي لا ينص على إمكانية تأخير نشر الرسم أو النموذج الصناعي وطلب إدراج عبارة "حين يكون ذلك ممكناً بنص التشريع الوطني" في البند "14".

42. واقترح وفد البرازيل تعديل الجزء الرئيسي من الفقرة (1) وصياغتها كالآتي: "يجوز لأي طرف أن يقتضي تضمين الطلب على الأقل بعض البيانات أو العناصر التالية أو جميعها." واقترح الوفد أيضاً إضافة بند جديد هو البند "15" يكون نصه كالآتي: "وفي حال يطلب الطرف دفع رسوم فيما يتعلق بالطلب، نسخة من الإيصال". كما اقترح الوفد حذف الفقرة (2) كي لا تحد من قدرة التشريع الوطني على تنظيم الشروط المتعلقة بالطلب. وأخيراً، اقترح الوفد الاستعاضة في الفقرة (3) عن العبارة "يجوز أن يشمل الطلب رسمين أو نموذجين صناعيين أو أكثر بعبارة "يمكن أن يقتضي أي طرف أن يعالج الطلب الذي يتضمن رسمين أو نموذجين صناعيين أو أكثر كما هو أو أن يقسم إلى طلبين أو أكثر".

43. وأعرب وفد كولومبيا عن تأييده للتعليق المقدم من وفد السويد فيما يتعلق بإمكانية أن يثبت مودع الطلب التنازل بشكل عام واقترح حذف الشرط الوارد في القاعدة 1(2)(أ).

44. واقترح وفد ألمانيا الاستعاضة في البند "12" عن كلمة "إعلان" بكلمة "دليل" وحذف عبارة "مع البيانات المؤيّدة لهذا الإعلان".

45. واقترح وفد الهند تعديل البند "11" من المادة 3(1) لتمكين المودع من تقديم مجرد بيان يثبت أنه صاحب الرسم أو النموذج الصناعي وإدراج عنصر إضافي إلى تلك المادة يتمثل في توضيح المنتج الذي يجسد الرسم أو النموذج الصناعي.

46. وأشار وفد كندا إلى أنه وفقاً للتشريع الوطني الكندي، ينبغي توضيح الشئ الذي يجسد الرسم أو النموذج الصناعي في كافة أشكاله وأعرب عن قلقه من أن تستبعد الصيغة المستخدمة في القاعدة 2(1)(ج) تلك الإمكانية.

47. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديره للجهود المبذولة للحد من العناصر المطلوبة إلى أقصى درجة واقترح إضافة ملاحظة فيما يتعلق بالبند "2" من المادة (3)(1) تشير إلى إمكانية أن يكون العنوان المقدم عنوان يمكن مراسلة مودع الطلب عليه وليس بالضرورة عنوان منزله، وذلك حفاظاً على الخصوصية. واقترح الوفد أيضاً حذف الشرط المتعلق ببيان الجدة، لأن مودع الطلب لا يكون دوماً في وضع يسمح له بالإلمام بحالة التقنية السابقة في نطاقها الواسع وعليه لا يكون قادراً على أن يحدد بدقة ما يميز الرسم أو النموذج الصناعي الخاص به. كما اقترح الوفد إضافة عبارة "كما هو منصوص عليه في اللائحة التنفيذية" بعد كلمة "وصف" التي ترد في البند "8" من الفقرة (1) واقترح تعديل ذلك البند في اللائحة التنفيذية. وأخيراً، اقترح الوفد إضافة عبارة "كما هو منصوص عليه في اللائحة

48. وقال وفد سويسرا إنه سيكون من المفيد تحديد رقم كل رسم أو نموذج صناعي، لتفادي الخلط بين مختلف الرسوم والنماذج الصناعية المدرجة في العديد من الطلبات.

49. واعتبر ممثل مركز الدراسات الدولية للملكية الصناعية (CEIPI) أنه ليس من الضروري إدراج عبارة "الرسم أو النموذج الصناعي" في البند "1" من المادة (3)(1) وأنه قد تم تغطية الشرط الوراد في البند "4" من المادة (3)(1) بالفعل في المادة (10)(3). واقترح ممثل المركز أيضاً الاستعاضة عن الحرف "أو" بالحرف "و" في البند "10" من المادة (3)(1) تماشياً مع معاهدة سنغافورة بشأن قانون العلامات التجارية وتعديل نص البند "15" من المادة (3)(1) اتساقاً مع المصطلحات المستخدمة في الجزء الرئيسي من المادة. وأخيراً، قال ممثل المركز إنه لا يوافق على اقتراح حذف الفقرة (2) لأنه يرى أنها قد تكون أهم جزء في المادة.

50. واقترح وفد المملكة العربية السعودية حذف بند المطالبة.

51. وأشار ممثل الجمعية الأمريكية لقانون الملكية الفكرية (AIPLA) إلى أنه ينبغي للجنة أن تسعى إلى الحد من عدد العناصر الواردة في المادة 3، وقال إنه ينبغي عدم التشجيع على اللجوء إلى استخدام بيان الجدة والوصف، لأن الرسوم وليست الكلمات هي أفضل وسيلة لوصف الرسوم والنماذج الصناعية. وفيما يتعلق بالقاعدة (2)(1)(ج)، لم يوافق ممثل الجمعية على فكرة أنه ينبغي تصوير الرسم أو النموذج الصناعي بمفرده وأنه ليس ممكناً تقديم العناصر المتعلقة بالبيئة في الطلب، لأن تلك العناصر قد تساعد عامة الجمهور على فهم الرسم أو النموذج الصناعي حين تقدم بوضوح في صورة خطوط منقطة. وأخيراً، اقترح ممثل الجمعية إضافة العبارة "حسب اختيار المودع" في الجزء الرئيسي من القاعدة (2)(2) بعد عبارة "يجوز أن يشمل نسخ الرسم أو النموذج الصناعي".

52. وارتأى ممثل الاتحاد الدولي لوكلاء الملكية الصناعية (FICPI) أن القاعدة 2(3)(ب) تتضمن عنصرين متناقضين وقال إنه يقع على عاتق مودع الطلب التقرير بشأن نطاق الرسم أو النموذج الصناعي وإنه ينبغي للمكتب أن يبحث بدقة ما قدمه المودع.

53. واقترح ممثل الجمعية اليابانية لوكلاء البراءات (JPAA) إضافة ملاحظة توضح أنه لا يمكن لأي طرف أن يقتضي، بناء على البند "7" من المادة 3(1)، أن يتضمن الطلب نتيجة بحث أو أي معلومات أخرى تثبت جدة الرسم أو النموذج الصناعي.

54. واقترح وفد نيجيريا أن توضح القاعدة 2(1)(ب) إمكانية أن يقدم التصوير بأي لون، حسب اختيار المودع.

55. وأشار وفد الصين إلى أنه من غير المسموح في الصين استخدام الخطوط المنقطة ولا الظلال وارتأى أنه لا ينبغي ورود العناصر غير

56. واقترح ممثل جمعية مالكي العلامات التجارية الأوروبيين (MARQUES) عدم المساس بنص القاعدة 2 وتقليص قائمة العناصر الواردة في المادة 3 إلى أقصى حد واقترح نقل البنود "6" و"7" و"8" و"9" و"11" إلى اللائحة التنفيذية.

3

57. أشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن وثيقة جنيف من اتفاق لاهاي تتيح إدراج المطالبة ضمن الشروط الخاصة بتاريخ الإيداع بالنسبة للبلدان التي تقتضي تقديم مطالبة، وطلب إضافة المطالبة إلى قائمة العناصر الواردة في المادة 4.

58. وأوضح وفد الصين أن تقديم وصف وإلزام مودعي الطلبات الأجانب وغير المقيمين بإيداع الطلب من خلال مفوض يردان ضمن الشروط المتعلقة بتاريخ الإيداع في الصين وشرح أنه لو لم يمتثل الطلب لتلك الشروط، فإن المكتب يرفضه ولا يكون ممكناً البتة إعادة تقديمه. واقترح الوفد إضافة شرط تقديم وصف إلى القائمة الواردة في المادة 4(1) والاستعاضة في الفقرة 3 عن عبارة "اللائحة التنفيذية" بعبارة "القانون المطبق".

59. واقترح وفد اليابان إضافة وصف المنتج وتصوير الرسم أو النموذج الصناعي باعتبارهما عنصرين مطلوبين للحصول على تاريخ إيداع.

60. وأشار وفد الدانمرك إلى أن تصوير الرسم أو النموذج الصناعي يشكل شرطاً إلزامياً للحصول على تاريخ إيداع وفقاً للقانون

61. واقترح وفد كولومبيا، بتأييد من وفود بوركينا فاصو وشيلي وكوبا وليتوانيا والهند، إضافة دفع الرسوم إلى القائمة في المادة 4(4).

62. وأشار ممثل الاتحاد الدولي لوكلاء الملكية الصناعية (FICPI) إلى أن تقديم تصوير بياني للرسم أو النموذج الصناعي يعد أساسياً للحصول على تاريخ إيداع وأعرب عن قلقه إزاء صياغة المادة 4(1)(ب) التي قد تعني أنه يمكن أن يمنح المكتب تاريخ إيداع دون أن يقتضي تقديم تصوير بياني للرسم أو النموذج الصناعي.

63. ورأى ممثل الجمعية اليابانية لوكلاء البراءات (JPAA) أن صياغة البند "3" من المادة 4(1) لم يكن دقيقاً واقترح الاستعاضة عنه بعبارة "صورة منظورية للرسم أو النموذج الصناعي".

64. واقترح وفد إسبانيا صياغة المواد بنفس الطريقة المتبعة في معاهدة سنغافورة.

65. واقترح وفد البرازيل إعادة صياغة المادة 4(1)(ب) لتبدأ كالآتي: "ويمكن لأي طرف أن يقتضي أن يكون تاريخ الإيداع هو تاريخ...".

66. وأعرب وفد جمهورية مولدوفا عن موافقته على الهدف من تلك المادة، كما جاء في الملاحظة 1.4 وأكد على أهمية تقليص الشروط المتعلقة بتاريخ الإيداع بقدر الإمكان.

67. وأكد وفد سويسرا على موافقته على النص الحالي للمادة 4(1) وقال إنه لا يؤيد الاقتراح بإضافة دفع الرسوم كشرط للحصول على تاريخ إيداع.

68. واقترح وفد هايتي صياغة القاعدة 3 بمزيد من الدقة.

69. اقترح وفد فرنسا حذف كلمة "مباشرة" من المادة 5.

70. وأشار وفد جنوب أفريقيا إلى أن الدوائر المتكاملة تتمتع بالحماية باعتبارها رسوماً أو نماذجاً صناعية بموجب التشريع الوطني وأن فترة الإمهال بالنسبة لها تصل إلى سنتين واقترح تعديل المادة 5 بحيث تضع ذلك في الحسبان.

71. وأشار وفد الصين إلى أن فترة الإمهال تصل إلى ستة أشهر في الصين وإلى أنها تطبق فقط حين يقدم الرسم أو النموذج الصناعي لأول مرة في معرض دولي، أو حين يصبح متاحاً لعامة الجمهور في اجتماعات أكاديمية أو فنية أو حين يتم الكشف عنه دون موافقة مودع الطلب واقترح إعادة صياغة المادة بحيث تعكس مختلف الأوضاع في الدول الأعضاء.

72. وقال وفد الهند إن فترة الإمهال تصل إلى ستة أشهر في الهند.

73. وأشار وفد البرازيل إلى أن فترة الإمهال تصل إلى ستة أشهر في البرازيل وقال إنه من المهم الحفاظ على تلك المرونة. واقترح الوفد أيضاً إضافة النص التالي: "يحدد أي طرف حالات الكشف التي تطبق عليها تلك الأحكام."

74. وأشار وفد اليابان إلى أن فترة الإمهال تصل في اليابان إلى ستة أشهر وقال إنها تبدأ منذ تاريخ الإيداع، حتى وإن طالب مودع الطلب بالأولوية.

75. وقال الرئيس إن فترة الإمهال تصل إلى ستة أشهر في جمهورية كوريا موضحاً أنه يتم النظر في إجراء تعديل لتمديدها إلى 12 شهراً، وذلك بناء على طلب المستخدمين.

76. وأعرب ممثل الجمعية اليابانية لوكلاء البراءات (JPAA) عن تأييده لجعل فترة الإمهال 12 شهراً واقترح إضافة حكم ينص على أنه لا يمكن لأي بلد أن يقتضي إثبات توافق الرسم أو النموذج الصناعي وفترة الإمهال.

77. وأعرب ممثل الاتحاد الدولي لوكلاء الملكية الصناعية (FICPI) عن تأييده لضرورة أن تبدأ فترة الإمهال منذ تاريخ الأولوية.

78. وأعرب وفد المملكة العربية السعودية عن تأييده لضرورة أن تكون فترة الإمهال ستة أشهر.

79. وقال وفد بوركينا فاصو إن فترة الإمهال تصل إلى 12 شهراً في اتفاق بانغي.

80. وأشار وفد المغرب إلى أن فترة الإمهال في المغرب تصل إلى ستة أشهر وتبدأ منذ تاريخ الإيداع.

81. وأشار ممثل الجمعية الألمانية لحماية الملكية الفكرية (GRUR) إلى أن فترة الإمهال تشكل في مجال الرسوم والنماذج الصناعية وسيلة لإنصاف الشركات الصغيرة وقال إنه يشجع بشدة الوفود على دعم فكرة أن تكون فترة الإمهال 12 شهراً.

82. واقترح ممثل الجمعية اليابانية لوكلاء البراءات (JPAA) إدراج جملة توضح أنه ينبغي أن يقع الكشف المطبق في إحدى الدول الأعضاء في الويبو، واقترح أيضاً نقل الفقرة الفرعية (ج) إلى اللائحة التنفيذية.

6

83. اقترح وفد الولايات المتحدة الأمريكية حذف كلمة "استمارة" في السطر الأخير من المادة 6(2).

84. وأشار وفد الهند إلى أن التشريع الوطني الهندي لا ينص على ذلك الشرط وقال إنه من الممكن ترك المسألة للقانون المطبق.

85. ورداً على طلب توضيح من وفد كولومبيا، شرحت الأمانة أنه ليس من الضروري الإشارة إلى اسم ممثل المبتكِر في الطلب.

7

86. أشار وفد الهند إلى أن التشريع الوطني الهندي لا يسمح بتقسيم الطلبات وارتأى أن من الضروري تطبيق تلك المادة فقط حين ينص القانون المطبق على ذلك التقسيم.

87. واقترح ممثل الجمعية الدولية للعلامات التجارية (INTA) إعادة صياغة الفقرة 3 لضمان ألا يتعدى مجموع الرسوم المقررة في حالة الطلبات الفرعية الرسوم التي كانت ستدفع لو كان كل طلب من الطلبات الأصلية يتعلق برسم أو نموذج صناعي واحد.

88. وأشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى أنه يكون من الضروري في الولايات المتحدة إيداع طلب فرعي حين يكون الطلب الأصلي معلقاً وارتأى ضرورة إضافة مهلة زمنية لإيداع الطلب الفرعي.

89. ورداً على طلب توضيح من وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن السبب وراء رفض التقسيم في التشريع الهندي، شرح الوفد الهندي أنه على الرغم من أن المبدأ في الهند هو إيداع طلب واحد لكل رسم أو نموذج صناعي، فإنه من المسموح إيداع طلب لاحق في ظل ظروف معينة حين يكون ذلك الطلب شكلاً متغيراً من أشكال الطلب الأصلي.

90. وقال وفد المغرب إنه يتم النظر حالياً في إجراء تعديل للتشريع الوطني بهدف إدراج مبدأ تقسيم الطلب فيه.

91. واقترح وفد ألمانيا، معرباً عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل الجمعية الدولية للعلامات التجارية (INTA)، الاستعاضة في الفقرة 3(ب) عن العبارة "الرسوم المستحقة عن عدد مماثل من طلبات منفصلة" بالعبارة التالية: "الرسوم التي كانت ستستحق في حالة الطلبات الأصلية المنفصلة."

92. وقال وفد كندا إنه حينما يكون الرسم أو النموذج الصناعي في الطلب الفرعي مختلفاً تماماً عن الرسم أو النموذج الصناعي في الطلب الأصلي، لا يحتفظ الطلب الفرعي بالمطالبة بالأولوية.

93. وارتأى ممثل مركز الدراسات الدولية للملكية الصناعية (CEIPI) أن الصياغة الحالية للمادة 7 تنص بالفعل على مهلة

94. واقترح ممثل الجمعية الأمريكية لقانون الملكية الفكرية (AIPLA) توسيع نطاق تلك المادة كي تضع في الحسبان أية إجراءات يكون لها نفس تأثير الطلبات الفرعية كما هو الحال بالنسبة للطلبات المكملة في الولايات المتحدة الأمريكية.

95. وأعرب ممثل الجمعية الألمانية لحماية الملكية الفكرية (GRUR) عن تأييده للنص الحالي وقال إنه ينبغي السماح بإمكانية المطالبة بتقديم طلب فرعي حينما يكون الطلب معلقاً.

4

96. أشار وفد الهند إلى أن التشريع الوطني في الهند لا ينص على تأجيل النشر.

97. وأشار وفد فرنسا إلى أن التشريع الوطني في بلاده ينص على تأجيل النشر وطلب توضيح مدى أهمية تحديد مدة دنيا تصل إلى ستة أشهر يمكن خلالها عدم نشر الرسم أو النموذج الصناعي.

98. وأشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن القانون الوطني لا ينص صراحة على تأجيل النشر وقال إنه توجد آليات تتيح التأجيل فعلياً، لا سيما بسبب وجود نظام للفحص وتحديد مهلة مدتها ثلاثة أشهر لدفع رسوم الإصدار. وعليه، خلص الوفد إلى أنه ليس من الضروري اتخاذ إجراءات في الولايات المتحدة الأمريكية لتأجيل النشر واقترح إضافة مرحلة لاستيعاب الأنظمة التي لا تنشر الطلب إلا بعد منح البراءة.

99. واقترح وفد اليابان أن يكون تاريخ بدء مهلة التأجيل هو "تاريخ الإيداع أو تاريخ التسجيل".

100. وأشار وفد الاتحاد الروسي، وأيده وفد أوكرانيا، إلى أن التشريع الوطني لا ينص صراحة على تأجيل النشر وأنه يمكن بالتالي أن يتم النشر خلال فترة تقل عن ستة أشهر اعتباراً من تاريخ الإيداع. ومن ثم، اقترح

101. وقال وفد بوركينا فاصو إنه وفقاً لاتفاق بانغي، يمكن تأجيل النشر لفترة أقصاها 12 شهراً اعتباراً من تاريخ الإيداع.

102. وأشار وفد جمهورية مولدوفا إلى أن طلب تأجيل النشر ليس شائعاً في مولدوفا وأوضح أنه من الممكن تأجيل النشر في جمهورية مولدوفا لفترة مدتها ستة أشهر قد تمتد إلى 12 شهراً.

103. وقال ممثل الاتحاد الأوروبي إن صياغة القاعدة 4 تبدو وكأنها تستبعد إمكانية أن يطلب مودع الطلب النشر قبل الستة أشهر المقررة في تلك القاعدة.

104. وأشار وفد الصين إلى أن التشريع الصيني لا يسمح بتأجيل النشر موضحاً ضرورة أن تكون القاعدة مرنة بما يكفي لاستيعاب مختلف الممارسات الوطنية.

105. واقترح وفد شيلي وأيده وفد كولومبيا الاستعاضة عن الفعل "يجوز" بالفعل" يمكن" لاستيعاب ممارسات تلك البلدان التي لم تسمح بعد بإمكانية التأجيل.

106. وارتأى وفد إسبانيا، وأيده ممثل مركز الدراسات الدولية للملكية الصناعية (CEIPI)، أنه ينبغي احتساب المدة الدنيا المقررة للاحتفاظ بالرسم أو النموذج الصناعي دون النشر اعتباراً من تاريخ الإيداع وليس اعتباراً من تاريخ الأولوية.

107. وأوضح ممثل الجمعية اليابانية لوكلاء البراءات (JPAA) أنه من الممكن في اليابان الإبقاء على الرسم أو النموذج الصناعي في طي الكتمان لمدة أقصاها ثلاث سنوات اعتباراً من تاريخ التسجيل وقال إن تحديد المدة بستة أشهر ليس في مصلحة المستخدمين وإن من الضروري بذل الجهود لتمديد مدة التأجيل لفترة أطول مع مراعاة أن مدة الستة أشهر تعادل مدة الأولوية.

108. وأشار ممثل الاتحاد الدولي لوكلاء الملكية الصناعية (FICPI) إلى أن الهدف من ذلك الحكم هو تحديد مدة زمنية قصيرة يمكن لمودع الطلب أن يراقب خلالها نشر الرسم أو النموذج الصناعي وأعرب عن تأييده للنص الحالي.

109. وأكد ممثل الجمعية الأمريكية لقانون الملكية الفكرية (AIPLA) على القيمة العظيمة لذلك الحكم وارتأى ضرورة توضيح ما هو الذي يكون محل تأجيل النشر: الطلب أو التسجيل. واقترح ممثل الجمعية أيضاً إضافة بعض الاستثناءات إلى تلك القاعدة لمراعاة الممارسات المتعلقة بالطلبات المكملة في الولايات المتحدة الأمريكية.

110. وأكد ممثل الجمعية الألمانية لحماية الملكية الفكرية (GRUR) على فائدة ذلك الحكم وقال إنه يفضل تحديد مدة دنيا للتأجيل تكون أطول من ستة أشهر. وارتأى أيضاً أنه لا ينبغي أن يكون تاريخ الأولوية هو تاريخ بدء مدة التأجيل، على اعتبار أنه في الواقع يتم إيداع الطلب الذي يتضمن المطالبة بالأولوية في اليوم الأخير من فترة الأولوية، وأنه قد لا يكون ممكناً لمودع الطلب أن يطلب تأجيل النشر في الطلبات اللاحقة.

111. وأشار ممثلمركز الدراسات الدولية للملكية الصناعية (CEIPI) إلى أنه ينبغي الاستعاضة عن كلمة "ajournement" في الصيغة الفرنسية بكلمة أخرى لأن نطاق هذه الكلمة ليس واسعا بالقدر الكافي.

5

112. اقترح وفد المغرب أن يتم تناول موضوع المادة 9 بعد المادة 3.

113. وقال وفد الولايات المتحدة الأمريكية إنه لا ينبغي للمكاتب أن تفرض التمثيل الإلزامي لمنح تاريخ الإيداع واقترح إضافة فقرة لتلك المادة تنص على استثناءات فيما يتعلق بالتمثيل الإلزامي كما هو الحال في

114. واقترح وفد سويسرا وأيده وفد ألمانيا تقليل المدة الزمنية المقررة في القاعدة 5(2)(ج) من شهرين إلى شهر، تماشياً مع القاعدة 4(3) من معاهدة سنغافورة بشأن قانون العلامات.

115. واقترح وفد الدانمرك، وأيده وفد الولايات المتحدة الأمريكية، أن تتبع تلك القاعدة النهج المتبع في القاعدة 4(3) من معاهدة سنغافورة لا النهج المتبع في معاهدة قانون البراءات.

116. وأشار وفد الهند إلى أن القانون الوطني لا ينص على أي تمثيل إلزامي وقال إنه حين يودع الطلب شخص آخر غير المبدع أو مودع الطلب، ينبغي للشخص الذي تم تعيينه لهذا الغرض أن يكون رجل قانون أو شخصاً معتمداً على النحو الواجب.

117. وأشار وفد بوركينا فاصو إلى أن التمثيل إلزامي بالنسبة لمودعي الطلبات الأجانب في اتفاق بانغي.

118. ورداً على طلب توضيح من وفد كولومبيا، أشارت الأمانة إلى أنه من الممكن توضيح مفهوم "الشخص المعني" في ملاحظة.

119. وقال وفد البرازيل إن القاعدة 5(2) تتماشى مع مقتضيات التشريع الوطني وأنها تحقق المرونة اللازمة.

6

120. أعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تأييده للمفهوم الوارد في تلك المادة حيث ينبغي أن تقتصر الشروط الشكلية المتعلقة بالتبليغات على الشروط الشكلية اللازمة وقال إنه ينبغي ألا تحول المادة 10(2)(ب) دون تقديم بيان يفيد بأن الترجمة سليمة وأنه ينبغي توضيح تلك النقطة في

121. واقترح وفد إسبانيا الاستعاضة عن عبارة "خلاف ما هو منصوص عليه في مشروع هذه الأحكام." بعبارة "خلاف الحالات التي يعتريها شكوك معقولة" في المادة 10(2)(ب).

122. وأشار وفد البرازيل إلى أن المادة 10(2)(ب) لاتتوافق مع القانون البرازيلي وقال إنه سيكون من الصعب تغيير القانون فيما يتعلق بتلك المسألة.

123. وارتأى وفد ألمانيا أنه ينبغي إعادة دمج الفقرة (2)(ب) كما وردت في النسخة السابقة للوثيقة.

124. واقترح وفد السلفادور وأيده وفد البرازيل إضافة العبارة "رهناً بالأحكام الوطنية المطبقة" في الفقرة (2)(ب).

125. وطلب ممثل مركز الدراسات الدولية للملكية الصناعية (CEIPI) توضيح ما إذا كانت كلمة "أحكام" الواردة في المادة 10(2)(ب) تشير إلى المادة فقط أم إلى مشروع اللائحة التنفيذية أيضاً.

126. وأشار وفد الهند إلى أن التوقيع بخط اليد يكون مطلوباً في التبليغات على الورق في الهند وقال إن الخيار المطروح في الجزء الثاني من البند "2" من القاعدة 6(4) لن يكون مقبولاً في الهند.

7

127. أشار وفد اليابان إلى أنه ينبغي أن يسمح ذلك الحكم لمودعي الطلبات بدفع رسوم

128. وقال وفد السلفادور إن التشريع الوطني لا ينص على التجديد.

129. وقال وفد الهند إن رسوم التجديد تكون مستحقة قبل تاريخ الانقضاء، لكن إذا لم يكن مودع الطلب قادراً على تسديد الرسوم قبل ذلك التاريخ، فإنه يحصل على مهلة لمدة سنة اعتباراً من ذلك التاريخ لدفع رسوم التجديد والرسوم الإضافية.

130. وأعرب وفد الدانمرك عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد اليابان فيما يتعلق بإمكانية التجديد لعدة مهل.

131. واقترح وفد كولومبيا إضافة صيغة لتوضيح أن ذلك الحكم لا يطبق إلا على الأطرف التي تقتضي التجديد بموجب قوانينها الوطنية.

8

132. اقترح وفد اليابان إضافة ملاحظة تشرح مفهوم العبارة التالية: "مهلة حددها المكتب".

133. وارتأى وفد إسبانيا ضرورة أن يتبع الحكم النهج المتبع في معاهدة سنغافورة.

9

134. قال وفد اليابان إنه ينبغي إضافة حكم مماثل للقاعدة 9(4)"7" من معاهدة سنغافورة فيما يتعلق بالاستثناءات الخاصة بإمكانية تطبيق رد الحقوق. واقترح الوفد أيضاً إضافة حكم فيما يتعلق بتدابير الانتصاف التي تتيح استكمال أو إضافة أو إعادة المطالبة بالأولوية كما هو منصوص عليه في المادة 13 من معاهدة قانون البراءات.

135. واقترح وفد سويسرا الاستعاضة عن مهلة الشهرين بمهلة مدتها شهر واحد في البند "1" من القاعدة 9(2) واقترح أن تشير الملاحظة 13.02 إلى مفهوم الرسم أو النموذج الصناعي.

10

136. اقترح وفد الولايات المتحدة الأمريكية، وأيده وفد شيلي، أن تتضمن المادة 14(4) أحكاماً محددة فيما يتعلق بتسجيل الرهون. وارتأى الوفد أيضاً أن البند "2" من المادة 10(4)(أ) لا يتماشى مع معاهدة قانون البراءات لأن القاعدة 17 من المعاهدة تتيح للأطراف الحصول على نسخة من أي اتفاق. وقال الوفد إنه ينبغي الإشارة إلى الفقرة (5) بدلاً من الإشارة إلى الفقرة (6) من المادة 14(7). وفيما يتعلق بالقاعدة 10، اقترح الوفد إضافة فقرة جديدة تكون صيغتها كالآتي: "(5) [التأمين العيني]. تطبق الفقرات من (1) إلى (4)، عند الاقتضاء، على طلبات تدوين التأمين العيني فيما يتعلق بأي طلب أو تسجيل ويشار بوجه خاص إلى أنه من الممكن طلب نسخة من التأمين العيني (عقد رهن) لتدوينه."

137. وأشار وفد البرازيل إلى أن ذلك الحكم لا يتسق مع القانون البرازيلي الحالي وقال إنه ينبغي أن يحدد معايير دنيا بدلا من معايير قصوى.

138. وقال وفد اليابان إنه ينبغي إضافة حكم مماثل للقاعدة 10(1)(أ) من معاهدة سنغافورة. واقترح الوفد أيضاً أن يصاغ هذا المشروع على غرار البند "11" من المادة 1 والبند "3" من القاعدة 1 من معاهدة سنغافورة. وأخيراً، اقترح الوفد إضافة ملاحظة توضح تلك القاعدة.

139. وقال وفد الصين إنه ينبغي المطالبة بنسخة من اتفاق الترخيص لضمان أن يكون تدوين الترخيص أو التأمين العيني قد تم بصورة سليمة.

140. وأشار وفد الهند إلى أنه لا يتم تدوين التأمين العيني في الهند.

141. وأشار وفد شيلي إلى ضرورة أن تقدم كافة الوثائق التي يتسلمها المكتب بلغة يقبلها المكتب.

142. وأوضح وفد جمهورية كوريا أن المادة 14(4) تبتعد عن الممارسات الوطنية في بلاده وأن الاحتفاظ بذلك الحكم يقتضي إجراء تغيير جوهري في التشريع الوطني.

143. وأعرب وفد كوبا عن تأييده للبيانات التي أدلى بها كلا من وفدي البرازيل وشيلي.

144. واقترح ممثل مركز الدراسات الدولية للملكية الصناعية (CEIPI) الاستعاضة عن الكلمتين "and/or" بالكلمة "and" في البند "7" من القاعدة 10(1)(أ) وفي البند "10" من المادة 3(1)(أ) في النسخة الإنكليزية.

145. واقترح وفد إسبانيا تضمين القاعدة 10 إمكانية منح تراخيص بشكل صريح أو من الباطن، لو تمت الموافقة على ذلك في العقد. وبناء على ذلك، ينبغي أن تنص القاعدة 10(2) على تقديم العقد أو مستخرج من العقد كسند لتدوين الترخيص.

10

146. قال وفد جمهورية كوريا إنه يمكن الاحتفاظ بالمادة 15، لو تمت الإشارة إلى القانون الوطني للأطراف في المادة 14(4).

10

147. أشار وفد كولومبيا إلى أنه ينبغي تدوين أي ترخيص في كولومبيا وقال إن المادة 16(1) تخالف التشريع الوطني في بلده.

148. وأعرب وفد إسبانيا عن مشاطرته وفد كولومبيا رأيه.

149. وأشار وفد شيلي إلى أن تدوين الترخيص لا يعد شرطاً من شروط صلاحية الترخيص في شيلي، وطلب توضيح ما إذا كان مفهوم الصلاحية الوراد في المادة 16 يعني التدوين في حد ذاته.

150. وأشار وفد الهند إلى أنه لو لم يتم تدوين الترخيص، يمكن للمحكمة أن تتولى تدوينه في قضايا التعدي.

151. وأشارت الأمانة إلى أن المادة 16 تشير إلى صلاحية تسجيل الرسم أو النموذج الصناعي وليس إلى صلاحية الترخيص في حد ذاته.

152. واقترح الرئيس وأيده وفد كوبا الإشارة إلى الشرح المقدم من الأمانة في ملاحظة.

17

153. ليس هناك تعليقات بشأن تلك المسألة.

11

154. طلب وفد اليابان أن يضاف في المادة 18 ما يوضح أن المالك الجديد يشكل كياناً قانونياً وقال إنه ينبغي الإشارة في المادة المقترحة إلى البند "4" من المادة 11(1)(و) من معاهدة سنغافورة.

155. وأشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى أنه يوجد في الولايات المتحدة رسوم منفصلة مقابل كل حق من حقوق الملكية الفكرية وليس مقابل كل طلب وطلب التأكيد على أن الإشارة إلى "الرسوم" في المادة 18(3) تسمح بتحصيل رسوم منفصلة مقابل حقوق الملكية الفكرية.

156. وقال ممثل مركز الدراسات الدولية للملكية الصناعية (CEIPI) إنه ينبغي إدراج أحكام فيما يتعلق بتقديم طلب لإجراء تغيير في الاسم أو العنوان أو لتصحيح خطأ.

19

157. اقترح وفد الاتحاد الروسي النظر في إمكانية إرفاق نماذج للائحة التنفيذية.

158. واقترح ممثل مركز الدراسات الدولية للملكية الصناعية (CEIPI) تقديم وثيقتين متميزتين في الدورة المقبلة للجنة الدائمة، وذلك لتيسير القراءة.

159. أعرب ممثل الاتحاد الأوروبي من جديد عن تأييد الاتحاد وأعضائه من الدول البالغ عددها سبع وعشرين دولة لبحث تلك المسألة في مؤتمر دبلوماسي في فترة السنتين 2012-2013.

160. واقترح ممثل الجمعية الأمريكية لقانون الملكية الفكرية (AIPLA) تشكيل لجنة فرعية لمناقشة مختلف نقاط الخلاف.

161. وصرح وفد اليابان أنه يمكنه النظر في احتمال عقد مؤتمر دبلوماسي وقال إن ذلك يستلزم مزيداً من الوقت.

162. وأشار وفد البرازيل إلى أنه على الرغم من تحديد مجالات اتفاق، فإنه ينبغي أولا بحث نقاط الخلاف قبل النظر في إمكانية عقد مؤتمر دبلوماسي.

163. وأعرب ممثل الجمعية اليابانية لوكلاء البراءات (JPAA) عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل الجمعية الأمريكية لقانون الملكية الفكرية (AIPLA).

164. واتفق وفد الهند مع وفدي البرازيل واليابان في أنه ينبغي إضافة المزيد من التحسينات إلى النص والدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي فور التأكد من أنه سينجح.

165. وقال وفد سويسرا إنه على الرغم من النجاح المحرز، فإنه من الضروري بذل المزيد من العمل كي يزداد عدد المجالات التي تتفق بشأنها اللجنة. وأشار الوفد إلى أنه من المهم في هذه المرحلة أن تتمكن اللجنة من النظر في إمكانية الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي حين يكون الوقت مناسباً، علماً بأن ذلك قد يكون قريباً للغاية. وعليه، ومن أجل إحراز المزيد من التقدم، اقترح الوفد أن تنظر اللجنة في إطالة مدة دوراتها.

166. وأعرب ممثل الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد والدول الأعضاء في الاتحاد السبع وعشرين عن تأييده لمواصلة العمل بشأن مشاريع الأحكام المتعلقة بالرسوم والنماذج الصناعية.

167. وأعرب وفد أستراليا عن دعمه لمواصلة العمل ولعقد مؤتمر دبلوماسي. لكنه لم يوافق على تشكيل لجان فرعية.

168. وقال وفد كوبا إنه بالرغم من عدم معارضته لعقد مؤتمر دبلوماسي، فإنه يرى أنه من الضروري أن تتوجه الأعمال المقبلة إلى مواصلة دراسة الوثيقة للحصول على نص معد بشكل جيد يرضي كافة الأطراف. وقال الوفد إنه لا يؤيد اقتراح تشكيل لجان فرعية.

169. ورأى وفد إيران (جهورية - الإسلامية) أنه من السابق لأوانه النظر في عقد مؤتمر دبلوماسي واقترح أن تعتمد الجمعية العامة للويبو تلك الأحكام باعتبارها مبادئ توجيهية يمكن للمكاتب استخدامها كما يتراءى لها وأن تتم الدعوة لاحقاً إلى عقد مؤتمر دبلوماسي.

170. وأعرب وفد الصين عن تقديره للعمل المحرز لتحقيق المواءمة بين القوانين وقال إن من الضروري مواصلة العمل حتى يصبح من الممكن عقد مؤتمر دبلوماسي.

171. وقال وفد ألمانيا إن عمل اللجنة لم ينصب فقط على تحديد مجالات الاتفاق الحالية وإنما انصب أيضاً على إيجاد أرضية اتفاق عند الاقتضاء. وفي هذا الصدد، ينبغي بذل الجهود اللازمة لتجاوز بعض المواقف. وأضاف الوفد أنه يعتقد بأن الوقت بات مناسباً لعرض الوثيقة على الجمعية العامة بعد التحسينات المهمة التي أجريت في هذا الشأن.

172. وأشار وفد كولومبيا إلى أن العمل كان إيجابياً وبناءاً لكن الوثيقة تستلزم إجراء

173. وأعرب وفد السويد عن تأييده للبيانات التي أدلى بها وفد ألمانيا وممثل الاتحاد الأوروبي.

174. وأشار وفد شيلي إلى ضرورة تشجيع المبادرات الرامية إلى تيسير الإجراءات الشكلية وتبسيطها وأعرب عن موافقته على الاستمرار في مناقشة الموضوع بشأن الجوانب الفنية وقال إنه مستعد لبحث أي اقتراح بشأن طبيعة الصك الذي قد ينبثق عنها. وقال الوفد إنه لا يؤيد اقتراح تشكيل لجان فرعية.

175. وأعرب كلا من وفدي النرويج ورومانيا عن تأييدهما للاقتراحات المقدمة من السويد وألمانيا وممثل الاتحاد الأوروبي.

176. واقترح ممثل الجمعية الأمريكية لقانون الملكية الفكرية (AIPLA) أن تدعو الأمانة أعضاء هذه اللجنة لتقديم عروض مكتوبة بشأن بعض النقاط محل الاختلاف لفهم مواقفهم.

177. وأشار ممثل الجمعية الألمانية لحماية الملكية الفكرية (GRUR) إلى أن الهدف من تبسيط الإجراءات المتعلقة بالرسوم والنماذج الصناعية هو تحقيق مصلحة كل من مستخدمي النظام والمكاتب بل وأيضاً عامة الجمهور وذلك من خلال أنظمة للملكية الفكرية تتسم بمزيد من الشفافية، وأعرب عن تأييده لمواصلة العمل وإنجازه في هذا المجال. وأشار ممثل الجمعية أيضاً إلى ضرورة أن تكون الحلول المقبولة في مجال العلامات التجارية مقبولة أيضاً في مجال حماية الرسوم والنماذج الصناعية. وأخيراً، أشار ممثل الجمعية إلى أنه يفضل التعجيل بعقد مؤتمر دبلوماسي.

178. واقترح ممثل الجمعية اليابانية لوكلاء البراءات (JPAA) أن تشجع الأمانة قطاع الصناعة على تقديم تعليقات بشأن الأعمال

179. وخلص الرئيس إلى أنه سيتم تسجيل كافة التعليقات وطلبات التوضيح في تقرير الدورة الخامسة والعشرين. وطلب إلى الأمانة أن تعد وثيقة عمل معدلة للنظر فيها في الدورة السادسة والعشرين للجنة. وينبغي أن تعكس تلك الوثيقة كافة التعليقات التي قدمت في الدورة الحالية وأن تبرز المسائل التي تستلزم إجراء المزيد من المناقشات. والتمس أيضاً من الوفود التشاور على نطاق واسع مع مجموعات المستخدمين الوطنية لجمع آرائها وإبلاغ اللجنة بها. وسيخصص جزء مهم من الدورة السادسة والعشرين للعمل على الرسوم والنماذج الصناعية. وبالنسبة لمواصلة العمل على قانون الرسوم والنماذج الصناعية، أشار الرئيس إلى أن اللجنة قد تقدّمت في عملها على مشروع الأحكام بشأن قانون الرسوم والنماذج الصناعية وممارساته. وأشار الرئيس أيضا إلى أن عدداً من الوفود جدّدت التماسها بالتوصية إلى الجمعيات بأن تعقد مؤتمراً دبلوماسياً يعنى باعتماد معاهدةٍ بشأن قانون الرسوم والنماذج في أقرب وقت ممكن. وأشارت وفود أخرى إلى ضرورة تكريس مزيد من الوقت لمواصلة العمل معتبرةً أن التوصية بعقد مؤتمر دبلوماسي في الدورة الجارية أمر سابق لأوانه. واللجنة متفقة، كمسار ممكن للسير قدماً، على أنه من الممكن الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي يعنى باعتماد معاهدة بشأن قانون الرسوم والنماذج فور إحراز تقدم كاف ولمّا يحين الوقت للتوصية بعقد المؤتمر الدبلوماسي.

البند 7 من جدول الأعمال: العلامات التجارية

180. استندت المناقشات إلى الوثيقة SCT/25/3.

181. قال وفد اليابان إن من المفيد مناقشة الأنواع الجديدة لاستخدامات العلامات

182. وصرح وفد أستراليا أنه من المفيد تقديم إطار قانوني واضح لأصحاب العلامات التجارية، يتيح الوصول إلى درجة من اليقين بالإضافة إلى تنظيم التجارة الإلكترونية في بيئة إلكترونية متغيرة. وأضاف الوفد أنه لم (التوصية المشتركة) التي كانت ملائمة ودقيقة. وقال الوفد إنه مستعد لمواصلة النظر في المسائل المثارة في الفقرة (70) من الوثيقة SCT/25/3 وأعرب عن تأييده للنهج المقترح فيها.

183. وأكد من جديد ممثل الاتحاد الأوروبي، باسم الاتحاد والدول الأعضاء السبع وعشرين في الاتحاد، على أن الاتحاد الأوروبي مهتم بوجه عام بمواصلة العمل في مجال العلامات التجارية والإنترنت وهو مجال مهم ومتطور وتوجه بالشكر إلى الأمانة لاضطلاعها بإعداد الوثيقة SCT/25/3. وأشار ممثل الاتحاد إلى أن التوجيه الخاص بالتجارة الإلكترونية 2000/31/EC أنشأ داخل الاتحاد الأوروبي نظاماً متوازناً للغاية ومتوائماً وشاملاً فيما يتعلق بإعفاء وسطاء الإنترنت من المسؤولية وأضاف أن هذا النظام يغطي طائفة واسعة من الأنشطة التي تتجاوز مجال العلامات التجارية. وارتأى ممثل الاتحاد أنه ليس من الملائم ولا من الضروري إجراء مناقشات إضافية حول الموضوع قيد البحث في اللجنة وصرح بأنه لا يمكن للاتحاد وأعضائه من الدول قبول أي اقتراح يقضي بأن تتضمن الأعمال المقبلة للجنة المسائل المذكورة في الفقرتين 69 و70 من الوثيقة SCT/25/3. وأوضح ممثل الاتحاد أن الاتحاد وأعضاءه مستعدون للنظر في الاضطلاع بأي عمل آخر

184. وقال وفد البرازيل إن الوثيقة SCT/25/3 مفيدة للغاية حيث إنها تثبت أن التوصية المشتركة لم تعالج بعض المواقف التي تقع على الإنترنت. وأشار الوفد إلى ضرورة عمل المزيد، لا سيما إجراء مناقشات على نطاق أوسع بشأن الموضوع قيد النظر للتحقق من أن تلك المواقف تثير مشكلات ينبغي معالجتها وما إذا كانت النهج المشار إليها في الوثيقة SCT/25/3 يمكن أن تشكل سبيلاً ملائماً لحل تلك المشكلات المحتملة.

185. وأعرب وفد إسبانيا عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي.

186. ورأى وفد إيطاليا أنه ينبغي تقييم مسؤولية وسطاء الإنترنت من منطلق التعديات غير المباشرة. وأشار الوفد إلى أن وسطاء الإنترنت يتحملون المسؤولية في حالات الأسماء المضللة أو السلع المقلدة وأنه يتعين عليهم كي يثبتوا حسن النية أن يبلغوا أصحاب المصلحة. وقال الوفد إنه ينبغي لوسطاء الإنترنت المشاركة في أي مشروع يتعلق بمسؤوليتهم.

187. واقترح وفد أستراليا أنه يتعين على الدول الأعضاء أن تجري مناقشات مع منتدياتها الوطنية المعنية بالتشاور لجمع آراء المستخدمين. وأعرب الوفد أيضاً عن بعض القلق إزاء احتمال تضارب المصالح فيما بين المشاركين الذين قد يساهمون في دورة إعلامية مقبلة وإزاء المدة الزمنية التي قد يستلزمها الإعداد لتلك الدورة.

188. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تأييده لاقتراح عقد دورة إعلامية عن الموضوع قيد النظر.

189. واقترح الرئيس عقد اجتماع إعلامي لمدة يوم واحد خلال الدورة المقبلة للجنة. وأشار إلى أنه من الضروري تحديد بعض الإجراءات الشكلية فيما يتعلق بهوية

190. وأعرب وفد ألمانيا عن مشاطرته وفد أستراليا الشعور بالقلق إزاء المسائل المتعلقة بالاستقلالية والحيادية وتضارب المصالح المحتمل فيما بين المشاركين الذين قد يساهمون في الدورة الإعلامية، موضحاً أنه سيكون لتلك المسائل تأثير في شكل الدورة. وأشار الوفد إلى أنه ينبغي اختيار المتحدثين المحتملين والمواضيع المحتملة بعناية فائقة وأنه من السابق لأوانه القيام بذلك على الفور. وارتأى الوفد أنه يمكن للدول الأعضاء تقديم مقترحات مكتوبة فيما يتعلق بالإجراءات الشكلية للدورة الإعلامية المحتملة والمتحدثين فيها والمواضيع التي قد تتناولها. ورأى الوفد أن من شأن ذلك النهج أن يمكن اللجنة من اتخاذ قرار في الدورة المقبلة بشأن شكل الدورة الإعلامية التي قد تعقد في الدورة السابعة والعشرين للجنة.

191. وصرح وفد الدانمرك أنه يتطلع إلى بحث الاقتراحات المتعلقة بالإجراءات الشكلية اللازمة لعقد دورة إعلامية في المستقبل وشدد على أهمية تقييم تلك المسألة بعناية بغية الحصول على نتائج متوازنة.

192. وتوجه وفد المكسيك بالشكر إلى الأمانة على الوثيقة SCT/25/3 التي اعتبرها وثيقة جيدة للغاية تبرز المشكلات المتعلقة باستخدام العلامات التجارية على الإنترنت وأشار إلى أنه لا يأمل تأخير إجراء المناقشات حول تلك الوثيقة حتى انعقاد الدورة السابعة والعشرين حتى يمكن الرد على المسائل المثارة من قبل المستخدمين.

193. وأشار وفد الاتحاد الروسي إلى أنه مهتم بالإجراءات المتعلقة بإجراء مناقشات في المستقبل بشأن استخدام العلامات التجارية على الإنترنت وأنه يأمل مناقشة الوثيقة

194. وأوضح الرئيس أن الاقتراح بعقد دورة إعلامية ناجم عن وجود نقاط خلاف بشأن احتمال مناقشة الوثيقة SCT/25/3 وعن رغبة العديد من الدول الأعضاء في الحصول على مزيد من المعلومات عن الموضوع. وأشار الرئيس إلى أنه على الرغم من أن اللجنة ستخصص معظم وقتها في الدورة المقبلة لمناقشة قانون الرسوم أو النماذج الصناعية، فإن جزءاً من الوقت سيخصص للبند قيد النظر الذي ما يزال ضمن جدول أعمال اللجنة.

195. وأعرب وفد اليابان عن اعتقاده بأن الدورة الإعلامية ستكون مفيدة ومهمة للغاية لكافة الدول الأعضاء. وأضاف أن القلق الذي أعرب عنه وفد أستراليا يبرز أهمية إجراء مناقشات متأنية في الدورة المقبلة بشأن الإجراءات الشكلية اللازمة لعقد الدورة الإعلامية المحتملة.

196. وقال ممثل جمعية صناعة الحواسيب وأجهزة الاتصال (CCIA) إنه من السابق لأوانه اقتراح مسار للعمل غير محدود لحل المسائل التي لم تحدد أو لم تفهم بوضوح والتي تهم أصحاب المصلحة الذين لم يحددوا أيضاً بوضوح. وأضاف ممثل الجمعية أن أي مناقشات تدور حول اتخاذ إجراء دولي ينبغي أن تستند دوماً إلى أدلة واضحة واقترح أن تنظم الأمانة سلسلة من الدورات الإعلامية في بداية الدورات المقبلة للجنة. وأعرب ممثل الجمعية عن استعداد الجمعية للمساهمة في الدورات الإعلامية المذكورة.

197. وقال ممثل الجمعية الدولية للعلامات التجارية (INTA) إن الموضوع قيد النظر يكتسي أهمية بالغة بالنسبة لأصحاب العلامات

198. وقال ممثل جمعية الصين للعلامات (CTA) إن الصفقات المبرمة على الإنترنت تزايدت بشكل متسارع في الصين وأن اهتماماً كبيراً تركز في الوقت ذاته على حماية حقوق الملكية الفكرية على الإنترنت، لا سيما الحقوق المرتبطة بالعلامات التجارية. وأعرب ممثل الجمعية عن أمله في أن يولي جدول أعمال اللجنة المزيد من الاهتمام إلى موضوع العلامات التجارية والإنترنت.

199. وأعرب وفد المكسيك عن رغبته في مناقشة البند "2" من الفقرة 71 من الوثيقة SCT/25/3، المتعلق بالمداولات بشأن اتباع مسار آخر للعمل في المستقبل لتناول الموضوع قيد النظر. وطلب الوفد توضيحات بشأن ما ينبغي أن يقدمه المستخدمون فيما يتعلق بالمعلومات، مشيراً إلى عدم تقديم اقتراحات في الوقت الحالي فيما يخص الإجراءات اللازم اتخاذها في هذا الصدد. واقترح الوفد مناقشة الوثيقة SCT/25/3 خلال الدورة المقبلة، بغض النظر عن إمكانية تقديم اقتراحات مكتوبة من قبل الوفود التي أعربت عن رغبتها في ذلك وأضاف أن سير العمل على هذا النحو سيكون متسقاً مع الإجراءات التي اتفقت عليها اللجنة.

200. وتساءل وفد هنغاريا عن مضمون الدورة الإعلامية، لمعرفة ما إذا كانت ستتناول فقط مسؤولية وسطاء الإنترنت أم أنها ستدرج مسائل أخرى مثل العملية التي تضطلع بها هيئة الإنترنت المعنية بالأسماء والأرقام المعيّنة فيما يتعلق بأسماء الحقول (الإيكان).

201. وبناء على دعوة من الرئيس، عرضت الأمانة آخر المستجدات في مجال العلامات التجارية في نطاق أسماء الحقول. وأشارت بوجه خاص إلى أن هيئة الإيكان قررت في سنة 2007 توسيع نطاق الحقول العليا المكونة من أسماء عامة وأنه على الرغم من احتمال تغير ذلك الوضع، يعتزم مجلس إدارة هيئة الإيكان الموافقة على إطلاق برنامجه الجديد فيما يتعلق بالحقول العليا المكونة من أسماء عامة في اجتماعه المقرر في يونيو 2011، ومن ثم سيصبح من الممكن قبول طلبات أمناء تسجيل أسماء الحقول العليا المكونة من أسماء عامة اعتباراً من الربع الأخير من سنة 2011. وأوضحت الأمانة أنه منذ إعلان هيئة الإيكان عن خطتها الرامية إلى توسيع نطاق أسماء الحقول، أثيرت مسألة تحديد المعايير الحالية المتعلقة بالملكية الفكرية ولا سيما المعايير المتعلقة بالعلامات التجارية في ذلك المجال على نحو ملائم باعتبارها تحدياً وأن عدداً من أصحاب المصلحة سعوا إلى تحقيق ذلك الهدف. وقد شاركت الأمانة بفعالية في تلك المناقشات وقدمت عدداً من الاقتراحات إلى هيئة الإيكان، بما في ذلك الاقتراحات الرامية إلى تعزيز آليات حماية الحقوق المرتبطة بالعلامات التجارية لضمان تحقيق حماية ملائمة للعلامات التجارية والمستهلكين في كافة أسماء الحقول بعد توسيع نطاقها، وتأتي تلك الأنشطة في إطار التقليد الذي سنته الويبو منذ الأعمال التي اضطلعت بها في أواخر التسعينات من أجل وضع السياسة الموحّدة لتسوية منازعات أسماء الحقول لمعالجة التضارب بين العلامات التجارية والإنترنت. وأشارت الأمانة إلى وجود شعور بالقلق إزاء كيفية اتخاذ الإجراءات في هيئة الإيكان حيث يبدو أن الهيئة لا تتبع مشورة الخبراء في مجال العلامات التجارية. وفي هذا السياق، أصبحت مسألة حماية العلامات التجارية والمستهلكين في نطاق أسماء الحقول محور مناقشات بين مجلس إدارة هيئة الإيكان واللجنة الاستشارية

202. وأشار وفد هنغاريا إلى أن الأمانة أوضحت في الدورة الأخيرة أنه من المرتقب التوقف عن استخدام بعض الأسماء الجغرافية باعتبارها حقولاً علياً مكونة من أسماء عامة وتساءل عما إذا كان قد أحرز تقدم في هذا الشأن. وتساءل الوفد قائلاً: لو كان الأمر كذلك، كيف ستعد إذن تلك القائمة وكيف يمكن لأي منظمة وطنية أو دولية المساهمة في تلك العملية؟

203. وأشارت الأمانة إلى أنها ليست على علم بالتطورات الجديدة التي طرأت على تلك المسألة ومن ثم فإن الوضع الحالي يتمثل في أنه من المتوقع توفير درجة من درجات الحماية للأسماء الجغرافية مثل أسماء البلدان وأسماء المدن وفي بعض اللغات، لكن تلك المسألة ما تزال خاضعة للمناقشات التي

204. وأعرب وفد اليابان عن شكره للأمانة لقيامها بتوضيح إسهاماتها في هيئة الإيكان وأشار إلى أن السلطات الوطنية ما تزال معنية بالتطورات التي تشهدها هيئة الإيكان وطلب إلى الأمانة أن تواصل تعاونها مع اللجنة الاستشارية الحكومية للإيكان وأن تواصل العمل وتقديم الاقتراحات للهيئة من أجل حماية الحقوق المرتبطة بالعلامات التجارية.

205. واتفق وفد سويسرا مع اليابان التي أعربت عن تأييدها للأعمال التي تضطلع بها الأمانة فيما يتعلق بهيئة الإيكان وشجع الأمانة على مواصلة عملها وعلى متابعة التطورات التي تشهدها الهيئة في مجالي العلامات التجارية والأسماء الجغرافية.

206. واتفق وفد ألمانيا مع وفدي اليابان وسويسرا اللذين أعربا عن تأييدهما للعرض الذي قدمته الأمانة عن أعمالها فيما يتعلق بهيئة الإيكان ووافق على ترتيب المواضيع كما يلي: أولاً، مركز تبادل المعلومات المتعلقة بالعلامات التجارية، وثانياً الإجراء الموحد للوقف السريع وأخيراً إجراءات تسوية المنازعات اللاحقة. ويبين هذا الترتيب أنه حتى قبل تحديد المسؤولية المحتملة لصاحب تسجيل اسم حقل أو حتى لخدمة التسجيل، يمكن أن تثار بعض المشكلات، لا سيما فيما يتعلق بالمشاركة في مركز تبادل المعلومات. وأحاط الوفد علما بالمشكلات التي يطرحها المفهوم الحديث لمصادقة مركز تبادل المعلومات على صحة العلامات التجارية على أساس الاستخدام لأنه قد يكون له تأثير واسع المدى على عمليات تسجيل العلامات التجارية في أوروبا وفي غيرها من الأنظمة القانونية حيث لا يخضع الاستخدام

207. وأشارت ممثلة جمعية الاتحادات الأوروبية للعاملين في مجال العلامات التجارية (ECTA) إلى ضرورة توفير حماية فعالة لحقوق الملكية الفكرية في نطاق أسماء الحقول، موضحةً أنه على الرغم من مشاعر القلق القوية التي تساور قطاع الصناعة إزاء زيادة حالات التعدي على الحقوق، تخطط هيئة الإيكان لتوسيع عدد الحقول العليا المكونة من أسماء عامة. وأشارت ممثلة الجمعية إلى أن الحقول العليا الجديدة المكونة من أسماء عامة ما تزال تثير جدلاً واسعاً وأن آخر اجتماعات هيئة الإيكان شهد موافقة مجلس إدارة الهيئة على إطلاق الحقل "XXX" رغم عدم حصول ذلك القرار على دعم فعال من اللجنة الاستشارية الحكومية للإيكان. وبوجه عام، أشارت ممثلة الجمعية إلى أن هيئة الإيكان ستنشر في مايو 2011 النسخة النهائية "للدليل الإرشادي" الموجه \ إلى مودعي الطلبات فيما يتعلق بالحقول العليا الجديدة المكونة من أسماء عامة وأن من المحتمل أن يبدأ إيداع طلبات تسجيل الحقول

208. وأيد ممثل الجمعية الدولية للعلامات التجارية (INTA) وفود ألمانيا وسويسرا واليابان وفي تعليقاتها على العمل الذي اضطلعت به الأمانة في مجال أسماء الحقول على الإنترنت، بما في ذلك في الإيكان، وأكد من جديد على القلق الشديد الذي كانت الجمعية قد أعربت عنه في الدورة الأخيرة للجنة وعلى الموقف الصارم الذي تتخذه الجمعية فيما يتعلق بالتوسع الذي تعتزم هيئة الإيكان إجراءه في أسماء الحقول العليا المكونة من

209. وأوضحت الأمانة أن هيئة الإيكان لا تتعدى كونها عضواً مراقباً في اللجنة الاستشارية الحكومية. ونظراً لبنية الإيكان، فإنه يبدو في الواقع أن أهمية أي بلاغ مقدم من أمانة الويبو لا تفوق أهمية البلاغات الأخرى المقدمة من أي فرد. وأشارت الأمانة أيضاً إلى أن اللجنة الاستشارية الحكومية تشاطر الأمانة العديد من الشواغل التي أثارتها فيما يتعلق بالعلامات التجارية وأنه على الرغم من أن اللجنة تتمتع بوضع استشاري ذي طابع رسمي داخل الإيكان، فإن القرار الأخير يرجع رسمياً إلى مجلس إدارة الإيكان الذي يتبع إجراءات خاصة به لصنع القرار. واختتمت الأمانة قولها بالإشارة إلى أن الهيئة التي تضع سياسات الإيكان والمنظمة الداعمة للأسماء العامة (GNSO) تعبران على نطاق واسع عن مصالح شركات التسجيل التي يبدو أنها تضطلع بالتالي بدور رئيسي في تشكيل النتائج التي تتوصل إليها الإيكان.

210. وأشار الرئيس في الختام إلى أنه قد تمت دعوة الدول الأعضاء في اللجنة إلى تقديم مقترحات قبل نهاية شهر مايو 2011 عن إجراءات تنظيم اجتماع إعلامي عن مسؤولية وسطاء الإنترنت. والتمس من الأمانة تجميع كافة المقترحات التي ستقدم وعرضها على الدورة السادسة والعشرين للجنة كي تنظر فيها. واختتم الرئيس بقوله إنه قد طلب إلى الأمانة أن تعد وثيقة عن آخر المستجدات في مجال توسيع نطاق أسماء الحقول الذي تعتزم الإيكان إجراءه وذلك لعرضها على الدورة السادسة والعشرين للجنة.

211. استندت المناقشات إلى الوثيقة SCT/24/6.

212. أبلغت الأمانة اللجنة بأنه قد تم الانتهاء من صياغة الوثيقة SCT/24/6 بعد أن أدرجت فيها مساهمات دول أيرلندا وجمهورية كوريا والصين (بما في ذلك منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة) وكندا وأنه قد تم نشر الوثيقة على موقع الويبو الشبكي.

مشروع وثيقة مرجعية عن حماية أسماء الدول من تسجيلها واستخدامها كعلامات تجارية

213. استندت المناقشات إلى الوثيقة SCT/25/4.

214. رأى وفد أستراليا أن الوثيقة SCT/25/4 تشكل مصدراً مفيداً للمعلومات فيما يتعلق بحماية أسماء البلدان واقترح نشرها على الموقع الشبكي للويبو للاطلاع عليها. وخلال الدورة الرابعة والعشرين، وافقت اللجنة على الانتهاء من صياغة الوثيقة SCT/25/4 ونشرها للاطلاع عليها وعلى عدم مواصلة العمل بشأن تلك المسألة.

215. وقال وفد جامايكا إنه يود مناقشة عمل اللجنة فيما يتعلق بحماية أسماء البلدان وقال إن الاستبيان والملخص اللاحق له كانا مفيدين للغاية في التأكيد على رؤية الوفد الذي يرى ضرورة النظر أيضاً في تعديل المادة 6 مكرر من اتفاقية باريس من أجل حماية أسماء البلدان بشكل كامل من التسجيل دون الحصول على تصريح من البلد المعني. وأضاف الوفد أن الاستبيان كشف عن افتقار بعض الأنظمة القضائية إلى تشريعات تمنع الانتفاع بالعلامات التجارية التي تتكون من أسماء بلدان أو تسجيلها مشيراً إلى أن التشريعات ذات الصلة السارية في معظم الأنظمة القضائية ترمي إلى الحد من نطاق حماية تلك الأسماء، حيث إن التشريعات تسمح على سبيل المثال بتسجيل أسماء البلدان ما دامت لا تشكل العنصر الغالب في العلامة التجارية أو إشارة أو مصدراً للمنشأ، أو ما دامت تشير إلى جودة السلع أو الخدمات التي تستخدم من أجلها العلامة. وأشار الوفد إلى أنه على الرغم من أن الردود الواردة في الوثيقة SCT/25/4 تشير إلى أن أكثر من نصف الأنظمة القضائية يستبعد بوجه عام أسماء البلدان من عمليات التسجيل فيها، فإن ذلك الرقم لا يمثل سوى نصف الأنظمة القضائية التي ردت على الاستبيان، كما أن بعض الأنظمة القضائية المذكورة تتضمن العديد من الاستثناءات التي

216. وأيد وفد اليابان البيان الذي أدلى به وفد أستراليا واعتبر الوثيقة SCT/25/4 مصدراً مفيداً وشاملاً للمعلومات المتعلقة بقانون وممارسات الدول الأعضاء في مجال حماية أسماء البلدان. واقترح الوفد أن تنهي اللجنة عملها بشأن تلك المسألة.

217. وأشار وفد سويسرا إلى أن عدداً من النقاط تستلزم المزيد من التوضيح مبيناً أن الوثيقة SCT/25/4 لا يمكن أن تشكل وثيقة مرجعية نهائية. وقال الوفد إنه يود الحصول في الدورة المقبلة للجنة على معلومات إضافية مفصلة حول الأنظمة المتعلقة بتسجيل أسماء البلدان واستخدامها، بما في ذلك أمثلة عن تسجيل علامات تجارية تتألف من أسماء البلدان أو تحتوي على هذه الأسماء باعتبارها عناصر من العلامة، حين لا يكون منشأ السلع المشمولة بالعلامة هو هذه البلدان. وأعرب الوفد عن رغبته أيضاً في الحصول على معلومات مفصلة عن البلدان التي تشترط الحصول على تصريح قبل تسجيل هذه العلامات أو استخدامها.

218. وأيد وفد ألمانيا البيانات التي أدلى بها كلا من وفدي أستراليا واليابان واعتبر أن من الضروري نشر الوثيقة SCT/25/4 للاطلاع عليها وإنهاء المناقشات الجارية حول تلك المسألة.

219. وبالإشارة إلى المنتجات الإيطالية عالية الجودة، أعرب وفد إيطاليا عن رضاه لاستبعاد نسبة كبيرة من الردود على الاستبيان أسماء البلدان من التسجيل كعلامات تجارية، موضحاً أن تلك الأسماء قد تكون في الغالب مضللة أو زائفة من حيث طبيعة أو منشأ السلع حيث إن المصدر لا يكون مؤكداً.

220. وأعربت وفود تركيا والدانمرك والسويد وفرنسا والمملكة المتحدة والنرويج عن تأييدها للبيان الذي أدلى به وفد أستراليا، كما أعرب ممثل الاتحاد الأوروبي عن تأييده له.

221. وطلب وفد إسبانيا الاستعاضة في الفقرة 20 من النسخة الإسبانية للوثيقة الوثيقة SCT/25/4 عن عبارة "إشارات غير صحيحة" بعبارة "إشارات زائفة"، معتبراً أن العبارة الثانية تجب الأولى.

222. وأوضح وفد سويسرا أن عبارة "غير صحيحة" استخدمت في الاستبيان للإشارة إلى الحالات التي يرفض فيها التسجيل لأن البلد المعني ليس هو منشأ المنتج، مضيفاً أنه تم تناول الطابع الزائف أو المضلل للعلامة في البنود التالية في الاستبيان.

223. وأحاط وفد إسبانيا علماً بالشرح الذي قدمه وفد سويسرا، لكنه أشار إلى أن عبارة "غير صحيحة" في هذا السياق ليست مدرجة في المصطلحات المتعلقة بالعلامات التجارية في اللغة الإسبانية.

224. وطلب وفد جامايكا الإشارة في الوثيقة SCT/25/4 إلى أن الردود الواردة في الاستبيان لا تعكس ممارسات كافة الدول الأعضاء في الويبو البالغ عددها 184 دولة.

225. ورأى وفد كوبا ضرورة أن تظل حماية أسماء البلدان مدرجة في جدول أعمال اللجنة لتحسين فهم المشكلات التي تواجه بعض البلدان.

226. وأشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى وجود التزامات دولية فيما يتعلق بالأسماء الجغرافية وأوضح أنه تتم حماية أسماء البلدان من أوجه الاستخدام المضللة أو الزائفة أو المثيرة للبلبلة. وأشار الوفد إلى أن أسماء البلدان تقع في الملك العام موضحاً أن مواصلة العمل في هذا المجال سيتجاوز نطاق الملكية الصناعية وأيد اقتراح نشر الوثيقة SCT/25/4 وإغلاق باب النقاش في بند جدول الأعمال المتعلق بتلك المسألة.

227. ورأى وفد بربادوس أن الوثيقة SCT/25/4 تشكل تحليلاً لحماية أسماء البلدان في 38% من الدول الأعضاء في الويبو التي ردت على الاستبيان وأنه لا يمكن اعتبار أن ذلك يعطي صورة شاملة عن الموضوع في كافة الدول الأعضاء في الويبو. وأشار الوفد إلى أن الوثيقة تعكس الوضع الراهن الذي تعتمده بعض الدول الأعضاء وصرح بأنه لا ينبغي للجنة أن تعتبر ذلك الوضع بمثابة رد كاف على المشكلات التي تواجه بعض الدول، مثل بربادوس، فيما يتعلق باستخدام أسماء البلدان دون تصريح من سلطة مختصة في البلد المعني. واقترح الوفد أن تعد الأمانة وثيقة لمساعدة الدول الأعضاء على تحديد كيفية حماية أسماء البلدان بشكل أكثر فعالية. وأشار الوفد إلى أنه أدلى في الدورة الثالثة والعشرين للجنة ببيان مفصل عن حماية أسماء البلدان وأنه أشار وقتئذ إلى أمور من بينها أن الجهود التي بذلتها حكومة بربادوس للانتفاع بالملكية الفكرية باعتبارها أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية قوضت بسبب استخدام بعض الصناع لاسم البلد لإعطاء قيمة لعلاماتهم التجارية في بلدان تتمتع بظروف اقتصادية أفضل. وأشار الوفد إلى مشروع "الملكية الفكرية

228. وأشار الرئيس إلى أنه لم يطلب من اللجنة اتخاذ قرار بشأن الوثيقة SCT/25/4 ولكن النظر في مضمونها. وأوضح الرئيس أن مختلف الوفود ارتأت أنه ليس من الضروري مواصلة العمل على تلك الوثيقة.

229. وصرحت ممثلة جمعية الاتحادات الأوروبية للعاملين في مجال العلامات التجارية (ECTA) بأنه لا ينبغي استخدام أسماء البلدان كعلامات تجارية في حالات محددة، لا سيما إذا عتبرت تلك العلامات زائفة أو وصفية أو ذات طابع مضلل. وبالإشارة إلى العلامات الجماعية، أضافت ممثلة الجمعية قائلةً إنه في بعض الظروف يكون من الضروري أن تظل أسماء

230. وأوضح ممثل جمعية الصين للعلامات (CTA) أن القانون الصيني يحظر بصرامة تسجيل أسماء البلدان واستخدامها كعلامات تجارية، ما لم يكن البلد المعني قد صرح بوضوح بذلك.

231. وخلص الرئيس إلى أن الوثيقة SCT/25/4 ستظل مفتوحة لتعليقات أعضاء اللجنة من خلال محفل اللجنة الإلكتروني. والتُمس من الأمانة مراجعة الوثيقة SCT/25/4 بالاستناد إلى التعليقات المستلمة وتقديم نسخة منقحة منها إلى الدورة السادسة والعشرين للجنة بغية النظر فيها.

البند 8 من جدول الأعمال: البيانات الجغرافية

232. لاحظ الرئيس انعدام أية مداخلات في هذا البند من جدول الأعمال.

البند 9 من جدول الأعمال: عمل اللجنة

233. تحدث وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية وأشار إلى أنه وفقاً لقرار الجمعية العامة بشأن آليات التنسيق وإجراءات الرصد والتقييم وإعداد التقارير، تدرج اللجنة في تقريرها السنوي المقدم إلى الجمعيات وصفاً لإسهامها في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. ومن أجل

234. وأحاط وفد الهند علماً بمداخلة وفد البرازيل وأعرب عن رضاه لإخضاع تلك البند من جدول الأعمال للبحث، لأن ذلك سيمكن اللجنة من الامتثال لتوجيهات الجمعية العامة وسيتيح لها أن تبلغ الجمعية بما تقوم به كي تدرج توصيات جدول أعمال التنمية في أعمالها. وأشار الوفد إلى أنه يرى أن جدول أعمال الويبو بشأن التنمية

235. وقال وفد الفلبين، واضعاً في اعتباره قرار الجمعية العامة للويبو لسنة 2010 بشأن آليات التنسيق وإجراءات الرصد والتقييم وإعداد التقارير الواردة في الوثيقة WO/GA/39/7 التي تقوم بوضوح على حقيقة أن الهدف من جدول أعمال التنمية هو ضمان أن تشكل المسائل المتعلقة بالتنمية جزءاً لا يتجزأ من عمل الويبو، إنه يرى

236. وأيد وفد جنوب أفريقيا التصريحات التي أدلت بها وفود البرازيل والفلبين والهند، مؤكداً من جديد على أن الهدف من ذلك الإجراء المهم في إطار ذلك البند من جدول الأعمال هو تجميع رؤى الدول الأعضاء بشأن تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية في اللجنة. وقال الوفد إنه من الضروري أن تكون المناقشات بشأن وضع القواعد والمعايير في مجال الرسوم والنماذج الصناعية مدفوعة من الأعضاء وأن تتسم بالشفافية وأن يكون لدى الأعضاء ما يكفي من المعلومات بحيث

237. وأيد وفد كوبا التصريحات التي أدلت بها وفود البرازيل والفلبين والهند. وأشار إلى أنه من المهم أن تعرب البلدان عن آرائها منذ الدخول في المناقشات وأن تواصل تحليل الوثيقة وتتبادل الخبرات. ورأى الوفد أن من الضروري حصول الوفود على معلومات وثيقة حتى تتمكن من إجراء التحليل قبل الشروع في تحقيق التواءم وأشار إلى وجود العديد من الأسباب التي تفسر حاجة البلدان النامية إلى تلك المعلومات. وقال وفد كوبا إن بعض الوفود الحاضرة تمكنت من المشاركة في الاجتماعات التي سبقت التوقيع على معاهدة سنغافورة، ولم تتمكن وفود أخرى من القيام بذلك، موضحاً أن العديد من البلدان المعنية أدركت ضرورة الاتفاق وعدم الاعتراض على إدراج بعض العناصر، في حين لم تتمكن بعض الوفود الأخرى، لأسباب مختلفة، من الانضمام إلى المعاهدة، ولم يتمكن سكانها بالتالي من الاستفادة من تلك الأحكام. ورأى الوفد أن أحد الأسباب وراء عدم قدرة بعض البلدان على التوقيع على المعاهدة هو أن اللجنة لم تجر تحليلاً متعمقاً لاحتياجات البلدان ومتطلباتها قبل الاتفاق على المعاهدة. وقال وفد كوبا إن من الضروري عدم إغفال تلك المشكلة لتفادي ألا يتمكن المستخدمون في الدول الأعضاء من المشاركة ثانيا في المعاهدة المقبلة بسبب عدم مراعاة احتياجاتهم بشكل سليم في المناقشات التحضيرية والرامية إلى إبرام المعاهدة، في الوقت الذي يتم فيه تحديد محتوى المعاهدة. ورأى الوفد أنه لا يمكن قبول التزود بصكوك تنسيقية إلا إذا كانت تلك الصكوك تلبي شواغل الدول الأعضاء، وإلا لن يتمكن البعض من الانضمام إلى المعاهدات والاستفادة من فوائدها. وخلص الوفد إلى أنه ينبغي للجنة أن تجري تحليلاً لكافة الجوانب قبل اتخاذ أي خطوة حاسمة.

238. وقال وفد الهند، واضعاً في اعتباره أن ذلك الاجتماع هو الأخير للجنة قبل انعقاد الجمعية العامة في سبتمبر-أكتوبر، إنه ينبغي للجنة أن تحيط الجمعية العامة علماً بالمناقشات الجارية في إطار ذلك البند من جدول الأعمال. وأضاف الوفد أن الأمانة العامة كانت قد أعدت من قبل وثيقة توضح كيف أن المبادرات المقترحة في تلك اللجنة والمناقشات الجارية بشأن الرسوم والنماذج الصناعية ستعود بالفائدة على المستخدمين والمكاتب الوطنية المعنية بالرسوم والنماذج الصناعية. وأخذ الوفد يوضح أن الوثيقة المقترحة في إطار ذلك البند من جدول الأعمال ستسير على نهج الوثيقة السابقة المذكورة التي قد تعدلها الأمانة بالتأكيد على الآثار التي ستنعكس على التنمية بفضل تلك المبادرة المتعلقة بقانون الرسوم والنماذج الصناعية قبل تقديمها في الدورة المقبلة للجنة. كما أوضح أن الوثيقة لن تحوي تفاصيل العملية الجارية، والسبب الرئيسي لذلك هو أن اللجنة عكفت بالفعل على إتمام تلك العملية، مما أتاح تحسين الوثيقة بعد تقديم الوفود تعليقاتها. وأعرب وفد الهند عن ثقته بأن الوقت المناسب سيأتي حين تنضج تلك المسألة بما يكفي كي تجتمع كافة الوفود وتقرر الخطوات التالية. وفي الختام، قال الوفد إنه اقترح أن تقوم الأمانة، كما ينص جدول أعمال التنمية قبل الخوض في أي إجراء لوضع القواعد والمعايير، بإعداد وثيقة تحدد المسائل المتعلقة بالتنمية لتقديمها في الدورة المقبلة للجنة، لأن ذلك من شأنه أن يساعد على إجراء المناقشات وربما على تحقيق المزيد من الوضوح للمسائل التي تثيرها بعض الوفود.

239. وقال وفد ألمانيا أنه لم يندهش من عدم وجود رؤية واحدة ومتسقة في البيانات التي عرضت وأشار إلى وجود العديد من نقاط الاختلاف. وأوضح أنه يوجد نهجان رئيسيان هما: أولاً النهج الذي عرضه وفد البرازيل

240. وأشار وفد البرازيل إلى قرار الجمعية العامة في سنة 2010 وقال إن ذلك القرار لا يوضح تفاصيل كيفية إعداد التقارير ذات الصلة. فمنذ الموافقة على ذلك في سبتمبر الماضي، تناقش الوفود كيفية إعداد التقارير وخلال الدورة الأخيرة للجنة

241. وصرح وفد فرنسا رداً على البيان الذي أدلى به وفد البرازيل، بأن لديه وجهة نظر مختلفة بعض الشئ لأنه حين أدرج ذلك البند في جدول الأعمال في بداية الدورة، أوضح وفد فرنسا موافقته على إدراجه طالما أنه لا يشكل سابقة سواء في إطار تلك اللجنة أو أي لجنة أخرى مثل اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ.

242. وأعرب وفد أستراليا عن اعتقاده بوجود بعض الخلط في الاقتراحات المقدمة، لكنه وافق على الاقتراح المقدم من وفد البرازيل لأنه يمتثل لتعليمات الجمعية العامة. وقال وفد أستراليا فيما يتعلق باقتراح وفد الهند إنه قد يكون من الأفضل التركيز على أمر واحد في كل مرة ومن ثم الانتظار حتى تأتي الدورة المقبلة.

243. ورأى وفد مصر أنه قبل الشروع في أنشطة وضع القواعد والمعايير، ينبغي إجراء تحليل للفوائد التي ستعود على الدول التي ستضطلع بتلك الأنشطة. وأشار الوفد إلى أنه من الطبيعي تماماً أن تطلب البلدان النامية

244. وأيد وفد إيران (جمهورية-الإسلامية) طلب وفد الهند لأنه يفضل أيضاً أن تعد الأمانة وثيقة منفصلة عن تأثير المعاهدة الجديدة على التنمية، وهي المعاهدة التي سترفق بمشروع أحكام قانون الرسوم والنماذج الصناعية وذلك حتي تتمكن البلدان النامية من اتخاذ قرار مستنير بشأن مشاركتها المحتملة في مؤتمر دبلوماسي عن تلك المسألة.

245. وأشار الرئيس إلى أن عدداً من الوفود أدلت ببيانات في إطار هذا البند من جدول الأعمال حول إسهام اللجنة في تنفيذ جدول أعمال الويبو بشأن التنمية. وقال إن جميع البيانات سوف تدوَّن في تقرير دورة اللجنة الخامسة والعشرين وستحال إلى الجمعية العامة للويبو عملاً بالقرار الذي اتخذته الجمعية العامة للويبو لسنة 2010 فيما يتعلق بآلية تنسيق جدول أعمال التنمية.

246. وأشار الرئيس أيضا إلى أنه التُمس من الأمانة تقديم وثيقة معلومات إلى دورة اللجنة السادسة والعشرين عن كيفية تعميم توصية جدول أعمال التنمية، لا سيما الفئة باء، فيما يتعلق بعمل اللجنة في مجال قانون الرسوم والنماذج الصناعية وممارساته.

البند 10 من جدول الأعمال: ملخص الرئيس

247. وافقت اللجنة على ملخص الرئيس كما هو وارد في المرفق الأول لهذه الوثيقة.

البند 11 من جدول الأعمال: اختتام الدورة

248. اختتم الرئيس أعمال الدورة في الأول من أبريل 2011.

[يلي ذلك المرفقان]

A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

SCT/25/6
الأصل: بالانكليزية
التاريخ: 1 أبريل 2011

اللجنة الدائمة المعنية بقانون
العلامات التجارية والرسوم
والنماذج الصناعية والبيانات
الجغرافية

الدورة الخامسة والعشرون
جنيف، من 28 مارس إلى 1 أبريل 2011

ملخص الرئيس

البند 1 من جدول الأعمال: افتتاح الدورة

1. افتتح المدير العام للويبو، السيد فرانسس غري، الدورة الخامسة والعشرين للجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية (اللجنة) ورحّب بالمشاركين.

2. وتولى السيد ماركس هوبرغر (الويبو) مهمة أمين اللجنة.

البند 2 من جدول الأعمال: انتخاب الرئيس ونائبي الرئيس

3. انتُخب السيد بارك سونغ-جون (جمهورية كوريا) رئيسا للجنة والسيد إيمري غوندا (هنغاريا) والسيدة كريمة فرح (المغرب) نائبي رئيس اللجنة.

البند 3 من جدول الأعمال: اعتماد جدول الأعمال

4. تحدث وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية واقترح إضافة بند جديد إلى جدول الأعمال بعنوان "عمل اللجنة" كي تناقش فيه اللجنة إسهامها في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية وفقا لقرار الجمعية العامة للويبو بشأن آليات التنسيق وإجراءات الرصد والتقييم وإعداد التقارير.

5. وتحدث وفد فرنسا باسم المجموعة باء وقال إنه يوافق على الاقتراح على أن يكون من المفهوم ألا يصير ذلك البند الجديد بندا دائما في جدول الأعمال وألا يستبق مسار العمل في المستقبل وألا يشكّل سابقة.

6. واعتمدت اللجنة مشروع جدول الأعمال المعدّل (الوثيقة SCT/25/1 Prov.2) مع إضافة البند 9 الجديد بعنوان "عمل اللجنة".

البند 4 من جدول الأعمال: اعتماد منظمة غير حكومية

7. استندت المناقشات إلى الوثيقة SCT/25/5.

8. ووافقت اللجنة على أن تكون نقابة المحامين الأمريكيين (ABA) ممثَّلة في دورات اللجنة.

البند 5 من جدول الأعمال: اعتماد مشروع التقرير المعدّل للدورة الرابعة والعشرين

9. استندت المناقشات إلى الوثيقة SCT/24/8 Prov.2.

10. واعتمدت اللجنة مشروع التقرير المعدّل للدورة الرابعة والعشرين بالاستناد إلى الوثيقة SCT/24/8 Prov.2 مع التعديلات التي التمستها وفود الجمهورية التشيكية وإسبانيا وسويسرا.

البند 6 من جدول الأعمال: الرسوم والنماذج الصناعية

11. استندت المناقشات إلى الوثيقة SCT/25/2.

12. ونظرت اللجنة في الوثيقة SCT/25/2 بإمعان.

13. وخلص الرئيس إلى أن تدوَّن كل التعليقات والاستفسارات في تقرير الدورة الخامسة والعشرين. والتُمس من الأمانة أن تعدّ وثيقة عمل معدّلة للنظر فيها في الدورة السادسة والعشرين للجنة. ومن المقرر أن تأخذ تلك الوثيقة بجميع التعليقات المقدّمة في الدورة الجارية وأن تبرز القضايا التي تقتضي مزيدا من النقاش. والتُمس من الوفود أيضا التشاور كثيرا مع مجموعات المستخدمين الوطنيين بغية الاطلاع على آرائهم والإسهام بها في أعمال اللجنة. وسيخصَّص قسط وافر من الدورة السادسة والعشرين للعمل على الرسوم والنماذج الصناعية.

14. وبالنسبة على مواصلة العمل على قانون الرسوم والنماذج الصناعية، أشار الرئيس إلى أن اللجنة قد تقدّمت في عملها على مشروع الأحكام بشأن قانون الرسوم والنماذج الصناعية وممارساته. وأشار الرئيس أيضا إلى أن عددا من الوفود جدّدت التماسها بالتوصية إلى الجمعيات بأن تعقد مؤتمرا دبلوماسيا يعنى باعتماد معاهدةٍ بشأن قانون الرسوم والنماذج في أقرب وقت ممكن. وأشارت وفود أخرى إلى ضرورة تكريس مزيد من الوقت لمواصلة العمل معتبرةً أن التوصية بعقد مؤتمر دبلوماسي في الدورة الجارية أمر سابق لأوانه. واللجنة متفقة، كمسار ممكن للسير قدما، على أنه من الممكن الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي يعنى باعتماد معاهدة بشأن قانون الرسوم والنماذج فور إحراز

البند 7 من جدول الأعمال: العلامات التجارية

15. استندت المناقشات إلى الوثيقة SCT/25/3.

16. وخلص الرئيس إلى دعوة أعضاء اللجنة إلى التقدم إلى الأمانة باقتراحات حول الترتيبات لتنظيم اجتماع إعلامي بشأن مسؤولية وسطاء الإنترنت، قبل نهاية شهر مايو 2011. والتُمس من الأمانة أن تجمع كل الاقتراحات التي تستلمها وأن تقدّمها إلى دورة اللجنة السادسة والعشرين بغية النظر فيها.

17. وأحاطت اللجنة علما بالعرض الذي قدمته الأمانة عن آخر التطورات المتعلقة بالعلامات التجارية في سياق توسيع نظام أسماء حقول الإنترنت الذي تعتزم تنفيذه هيئة الإنترنت المعنية بالأسماء والأرقام المعيّنة (ICANN).

18. وخلص الرئيس إلى الالتماس من الأمانة بأن تعدّ وثيقة لأغراض دورة اللجنة السادسة والعشرين تحتوي على مستجدات عن آخر التطورات في سياق توسيع نظام أسماء حقول الإنترنت الذي تعتزم تنفيذه هيئة الإنترنت المعنية بالأسماء والأرقام المعيّنة (ICANN).

19. استندت المناقشات إلى الوثيقة SCT/25/4.

20. وخلص الرئيس إلى أن الوثيقة SCT/25/4 ستظل مفتوحة لتعليقات أعضاء اللجنة من خلال محفل اللجنة الإلكتروني. والتُمس من اللجنة مراجعة الوثيقة SCT/25/4 بالاستناد إلى التعليقات المستلمة وتقديمها إلى دورة اللجنة السادسة والعشرين بغية النظر فيها.

البند 8 من جدول الأعمال: البيانات الجغرافية

21. لاحظ الرئيس انعدام أية مداخلات في هذا البند من جدول الأعمال.

البند 9 من جدول الأعمال: عمل اللجنة

22. أشار الرئيس إلى أن عددا من الوفود أدلت ببيانات في إطار هذا البند من جدول الأعمال حول إسهام اللجنة في تنفيذ جدول أعمال الويبو بشأن التنمية. وقال إن جميع البيانات سوف تدوَّن في تقرير دورة اللجنة الخامسة والعشرين وستحال إلى الجمعية العامة للويبو عملا بالقرار الذي اتخذته الجمعية العامة للويبو لعام 2010 فيما يتعلق بآلية تنسيق جدول أعمال التنمية.

23. وأشار الرئيس أيضا إلى أنه التُمس من الأمانة تقديم وثيقة معلومات إلى دورة اللجنة السادسة والعشرين عن كيفية تعميم توصية جدول أعمال التنمية، لا سيما الفئة باء، فيما يتعلق بعمل اللجنة في مجال قانون الرسوم والنماذج الصناعية وممارساته.

24. أعلن الرئيس عن الأسبوع من 24 إلى 28 أكتوبر 2011 كموعد مؤقت لعقد الدورة السادسة والعشرين للجنة.

البند 10 من جدول الأعمال: ملخص الرئيس

25. وافقت اللجنة على ملخص الرئيس كما هو وارد في هذه الوثيقة.

البند 11 من جدول الأعمال: اختتام الدورة

26. اختتم الرئيس أعمال الدورة في الأول من أبريل 2011.

[يلي ذلك المرفق الثاني]

I. MEMBRES/MEMBERS

(dans l'ordre alphabétique des noms français des États/in the alphabetical order of the names in French of the states)

AFRIQUE DU SUD/SOUTH AFRICA

Fleurette COETZEE (Ms.), Senior Manager, Trade Marks Division, Companies and Intellectual Property Registration Office (CIPRO), Department of Trade and Industry (DTI), Pretoria
<fcoetzee@cipro.gov.za>

Elena ZDRAVKOVA (Ms.), Senior Manager Patents and Designs, Companies and Intellectual Property Registration Office (CIPRO), Department of Trade and Industry (DTI), Pretoria
<ezdravkova@cipro.gov.za>

Tshihumbudzo RAVHANDALALA, Second Secretary, Permanent Mission, Geneva
<ravhandalalat2@dirco.gov.za>

Mandixole MATROOS, Second Secretary, Permanent Mission, Geneva
<ravhandalalat2@dirco.gov.za>

ALGÉRIE/ALGERIA

Boumediene MAHI, conseiller, Mission permanente, Genève

Hayet MEHADJI (Mme), premier secrétaire, Mission permanente, Genève

ALLEMAGNE/GERMANY

Thorsten HAEBERLEIN, State Attorney, Federal Ministry of Justice, Berlin
<haeberlein-th@bmj.bund.de>

Carolin HÜBENETT (Ms.), Head, International Registrations Team, Department 3 Trade Marks, Utility Models and Industrial Designs, German Patent and Trade Mark Office, Munich
<carolin.huebenett@dpma.de>

Marcus KÜHNE, Head, Industrial Designs, Designs Register, German Patent and Trade Mark Office, Munich
<marcus.kuehne@dpma.de>

ANGOLA

Mendes Mário BONGA, premier secrétaire, Mission permanente, Genève

ARABIE SAOUDITE/SAUDI ARABIA

Mohammed S.M. AL-YAHYA, Head of Patent, Formal Examination Department, Directorate General for Industrial Property, King Abdulaziz City for Science and Technology (KACST), Riyadh
<myahya@kacst.edu.sa>

Feras ABANMI, Industrial Design Examiner, Directorate General for Industrial Property, King Abdulaziz City for Science and Technology (KACST), Riyadh

Nawaf N. AL-MUTAIRI, Trade Mark Manager, Ministry of Commerce and Industry, Riyadh
<nnem50@hotmail.com>

N. ALDAWSARI, Ministry of Commerce and Industry, Riyadh

ARGENTINE/ARGENTINA

Manrique ALTAVISTA, Tercer Secretario, Dirección de Negociaciones Económicas, Ministerio de Relaciones Exteriores, Buenos Aires
<atv@mrecic.gov.ar>

AUSTRALIE/AUSTRALIA

Robyn FOSTER (Ms.), General Manager, IP Australia, Trade Marks and Designs, Department of Innovation, Industry, Science and Research (DIISR), Woden ACT
<ipaustralia.gov.au>

Joe ARGENTI, Assistant Director, IP Australia, Department of Innovation, Industry, Science and Research (DIISR), Woden ACT
<ipaustralia.gov.au>

AUTRICHE/AUSTRIA

Walter LEDERMÜLLER, Legal Department for International Trademark Affairs, Vienna
<walter.ledermueller@patentamt.at>

AZERBAÏDJAN/AZERBAIJAN

Ramin HAJIYEV, Head, Trademark Examination Department, State Committee on Standardization, Metrology and Patent, Baku
<ramin-t-hajiyev@yahoo.com> <lacra1000@gmail.com>

BANGLADESH

Shelina AFROZA (Mrs.), Joint Secretary, Ministry of Industries, Dhaka
<shelina.afroza@gmail.com>

BARBADE/BARBADOS

Corlita BABB-SCHAEFER (Mrs.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva
<cbabb-schaefer@foreign.gov.bb>

BELGIQUE/BELGIUM

Katrien VAN WOUWE (Ms.), attaché à l'Office belge de la propriété intellectuelle (ORPI), Service public fédéral économie, PME, classes moyennes et énergie, Bruxelles
<katrien.vanwouwe@economie.fgov.be>

BOTSWANA

Mmanyabela Nnana TSHEKEGA (Mrs.), Counsellor-Trade, Permanent Mission, Geneva
<tshekega@yahoo.com>

BRÉSIL/BRAZIL

Vinicius CAMARA, Director of Trademarks**,** National Institute of Industrial Property (INPI), Ministry of Development, Industry and Foreign Trade**,** Rio de Janeiro
<bosea@inpi.gov.br>

Breno BELLO DE ALMEIDA NEVES, Director of Technology Contracts, Geographical Indications and Registers, National Institute of Industrial Property (INPI), Ministry of Development, Industry and Foreign Trade, Rio de Janeiro
<breno@inpi.gov.br>

BURKINA FASO

Mariam KONE SANOGO (Mme), chargée d'études à la Direction nationale de la propriété industrielle, Ministère de l'industrie, du commerce, de la promotion de l'initiative privée et de l'artisanat (MICPIPA), Ouagadougou
<memasanogo@yahoo.fr>

S. Mireille SOUGOURI KABORE (Mme), attachée, Mission permanente, Genève

CANADA

Félix DIONNE, Director, Copyright and Industrial Design Branch, Canadian Intellectual Property Office (CIPO), Gatineau
<felix.dionne@ic.gc.ca>

Francine BOUTHILLIER (Mrs.), Manager, Business Operations, Copyright and Industrial Design Branch, Canadian Intellectual Property Office (CIPO), Gatineau
<francine.bouthillier@ic.gc.ca>

CHILI/CHILE

Maximiliano SANTACRUZ, Director Nacional, Instituto Nacional de Propiedad Industrial (INAPI), Ministerio de Economía, Fomento y Turismo, Santiago

Carolina BELMAR GAMBOA (Sra.), Subdirectora de Marcas, Instituto Nacional de Propiedad Industrial (INAPI), Ministerio de Economía, Fomento y Turismo, Santiago
<cbelmar@inapi.cl>

Martín CORREA F., Asesor Legal, Departamento de Propiedad Intelectual, Dirección General de Relaciones Económicas Internacionales, Ministerio de Relaciones Exteriores, Santiago
<macorrea@direcon.cl>

CHINE/CHINA

YANG Hongju (Ms.), Director, Legal Affairs Department, Patent Office, State Intellectual Property Office (SIPO), Beijing
<yanghongju@sipo.gov.cn> <yhju@hotmail.com>

LIU Yue (Ms.), Deputy Director, Industrial Design Department, State Intellectual Property Office (SIPO), Beijing
<liuyue@sipo.gov.cn>

COLOMBIE/COLOMBIA

Clara Inés VARGAS SILVA (Sra.), Embajadora, Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra
<clara.vargas@misioncolombia.ch>

Nicolas TORRES, Ministro Consejero, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (WTO), Ginebra
<nicolas.torres@colombiaomc.ch>

COMORES/COMOROS

Ahmed MOHAMED, chef de Service, Office comorien de la propriété intellectuelle, Ministère de l'industrie, du travail, de l'emploi et de l'entreprenariat féminin, Moroni
<amoabdon@yahoo.fr>

Amina Nativa SAID (Mme), responsable aux ressources génétiques, Office comorien de la propriété intellectuelle, Ministère de l'industrie, du travail, de l'emploi et de l'entreprenariat féminin, Moroni
<nativa1@hotmail.fr>

Abdilloh MOHAMED MZE, chargé de la communication, Office comorien de la propriété intellectuelle, Ministère de l'industrie, du travail, de l'emploi et de l'entreprenariat féminin, Moroni
<abdilloh28@live.fr>

COSTA RICA

Sylvia POLL (Sra.), Embajadora, Representante Permanente Alterna, Misión Permanente, Ginebra
<sylvia.poll@ties.itu.int>

Luis Gustavo ÁLVAREZ RAMÍREZ, Director, Registro de Propiedad Industrial, Registro Nacional, Ministerio de Justicia y Paz, San José
<lalvarez@rnp.go.cr>

Norman LIZANO ORTIZ, Ministro Consejero, Misión Permanente, Ginebra
<norman.lizano@ties.itu.int>

CUBA

Clara Amparo MIRANDA VILA (Sra.), Jefa del Departamento de Marcas y Otros Signos Distintivos, Oficina Cubana de Propiedad Industrial (OCPI), La Habana
<clarita@ocpi.cu>

DANEMARK/DENMARK

Torben ENGHOLM KRISTENSEN, Principal Legal Advisor, Trademarks and Designs, Danish Patent and Trademark Office, Taastrup
<tkr@dkpto.dk>

Anja M. BECH HORNECKER, Special Legal Advisor, Policy and Legal Affairs, Danish Patent and Trademark Office, Taastrup
<abh@dkpto.dk>

ÉGYPTE/EGYPT

Mohamed Omar GAD, Counsellor, Permanent Mission, Geneva
<mohamed.gad@ties.itu.int>

EL SALVADOR

Martha Evelyn MENJIVAR CORTEZ (Srta.), Consejera, Misión Permanente, Ginebra
<emenjivar@minec.gob.sv>

ÉMIRATS ARABES UNIS/UNITED ARAB EMIRATES

Fatema KHALAF AL HOSANI (Mrs.), Director, Trademarks Department, Ministry of Economy, Abu Dhabi
<fatima@economy.ae>

ESPAGNE/SPAIN

Aurora HERNÁNDEZ AGUSTÍ (Sra.), Jefa del Área de Examen de Modelos, Diseños y Semiconductores, Departamento de Patentes e Información Tecnológica, Oficina Española de Patentes y Marcas (OEPM), Ministerio de Industria, Turismo y Comercio, Madrid
<aurora.hernandez@oepm.es>

Paloma HERREROS RAMOS (Sra.), Jefa de Servicio de Examen de Marcas Nacionales, Departamento de Signos Distintivos, Oficina Española de Patentes y Marcas (OEPM), Ministerio de Industria, Turismo y Comercio, Madrid
<paloma.herreros@oepm.es>

ESTONIE/ESTONIA

Karol RUMMI (Mrs.), Head, Trademark Department, Estonian Patent Office, Tallinn
<karol.rummi@epa.ee>

ÉTATS-UNIS D'AMÉRIQUE/UNITED STATES OF AMERICA

Amy P. COTTON (Mrs.), Senior Counsel, Office of Intellectual Property Policy and Enforcement, United States Patent and Trademark Office (USPTO), Department of Commerce, Alexandria
<amy.cotton@uspto.gov>

Karin L. FERRITER (Ms.), Intellectual Property Attaché, Permanent Mission, Geneva
<Karin_Ferriter@ustr.epo.gov>

ETHIOPIE/ETHIOPIA

Aehu GIRMA KASSAYE, Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva
<girma_kassaye@yahoo.com>

EX-RÉPUBLIQUE YOUGOSLAVE DE MACÉDOINE/THE FORMER YUGOSLAV REPUBLIC OF MACEDONIA

Biljana LEKIK (Mrs.), Deputy Head of Department, State Office of Industrial Property (SOIP), Skopje
<biljana@ippo.gov.mk>

FÉDÉRATION DE RUSSIE/RUSSIAN FEDERATION

Liubov L. KIRIY (Mrs.), Deputy Director General, Federal Service for Intellectual Property, Patents and Trademarks (ROSPATENT), Moscow
<lkiriy@rupto.ru>

Ekaterina M. IVLEVA (Mrs.), Specialist, International Cooperation Department, Federal Service for Intellectual Property, Patents and Trademarks (ROSPATENT), Moscow
<ivela@rupto.ru>

Anna ROGOLEVA (Ms.), Specialist, Law Department, Federal Service for Intellectual Property, Patents and Trademarks (ROSPATENT), Moscow

Olga KOMAROVA (Mrs.), Director, Department of Trade Marks and Registration, Federal Institute of Industrial Property (FIPS) Federal Service for Intellectual Property, Patents and Trademarks (ROSPATENT), Moscow
<OKomarova@rupto.ru>

Elena KOLOKOLOVA, (Ms.), Representative, Chamber of Commerce and Industry of the Russian Federation, Geneva
<e.kolokolova@hotmail.com>

FINLANDE/FINLAND

Teija MILLER, Government Secretary, Ministry of Employment and the Economy, Helsinki
<teija.miller@tem.fi>

Olli TEERIKANGAS, Senior Legal Officer, Trademarks and Designs Division, National Board of Patents and Registration, Helsinki
<olli.teerikangas@prh.fi>

Anne KEMPPI (Ms.), Lawyer, Trademarks and Designs Division, National Board of Patents and Registration, Helsinki
<anne.kemppi@prh.fi>

FRANCE

Isabelle CHAUVET (Mme), chargée de mission au Service du droit international et communautaire, Institut national de la propriété industrielle (INPI), Paris
<ichauvet@inpi.fr>

Caroline LE PELTIER (Mlle), chargée de mission, Institut national de la propriété industrielle (INPI), Paris
<clepeltier@inpi.fr>

GHANA

Joseph TAMAKLOE, Chief State Attorney, Registrar General's Department, Accra
<jtamakloe@gmail.com>

Jude Kwame OSEI, First Secretary, Permanent Mission, Geneva
<oseij@ghanamission.ch>

HAÏTI/HAITI

Rodrigue JOSAPHAT, directeur des affaires juridiques, Ministère du commerce et de l'industrie, Port-au-Prince
<jrodriguerosier@yahoo.fr>

Pierre JOSEPH MARTIN, ministre-conseiller, Mission permanente, Genève
<pierjosmartin@hotmail.com>

HONGRIE/HUNGARY

Imre GONDA, Deputy Head, Trade Mark, Model and Design Department, Hungarian Intellectual Property Office (HIPO), Budapest
<imre.gonda@hpo.hu>

Tamas KIRALY, Legal Advisor, European Union Law Department, Ministry of Public Administration, Budapest
<tamas.kiraly@kim.gov.hu>

Csaba BATICZ, Third Secretary, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva
<csbaticz@kum.hu>

INDE/INDIA

Depak Kumar RAHUT, Deputy Controller, Patents and Designs, Office of the Controller-General of Patents, Designs and Trademarks, Department of Industrial Policy Promotions, Ministry of Commerce and Industry, New Delhi
<deepak.rahut@nic.in> <rahut1954@yahoo.co.in>

IRAN (RÉPUBLIQUE ISLAMIQUE D')/IRAN (ISLAMIC REPUBLIC OF)

Gholam Reza BAYAT, Head, Trademark Office, Intellectual Property Office, State Organization for Registration of Deeds and Properties of the Islamic Republic of Iran, Tehran
<tathiri_m2000@yahoo.com> <gr.bayat@yahoo.com>

Ali NASIMFAR, Second Secretary, Permanent Mission, Geneva
<anasimi@yahoo.com>

IRAQ

Naeim Ahmad Isma ALZAKI, Observer, Central Organization for Standardization and Quality Control (COSQC), Ministry of Planning and Development Cooperation, Baghdad
<cosqc@yahoo.com>

Naeim A. ESMAEEL, Observer, Industrial Property Division, Central Organization for Standardization and Quality Control (COSQC), Ministry of Planning and Development Cooperation, Baghdad
<naeim.ahmed@yahoo.co.uk>

Yassin M. DAHAM, Second Secretary, Permanent Mission, Geneva
<yassin.hiyat@yahoo.com>

IRLANDE/IRELAND

David COOMBES, Executive Officer, Patents Office, Department of Enterprise, Trade and Innovation, Dublin
<david.coombes@patentsoffice.ie>

ITALIE/ITALY

Bruno MASSIMILIANO, Officer, Italian Patent and Trademark Office (IPTO), General Directorate for the Fight Against Counterfeiting, Department for Enterprise and Internationalization, Ministry of Economic Development, Rome
<massimiliano.bruno@sviluppoeconomico.gov.it>

Lilia FABI (Miss), Intern, Permanent Mission, Geneva
<lilia.fabi@hotmail.com>

JAMAÏQUE/JAMAICA

Kai-Saran DAVIS (Miss), Manager, Trade Marks, Industrial Designs and Geographical Indications Directorate**,** Jamaica Intellectual Property Office (JIPO), Kingston
<kai-saran.davis@jipo.gov.jm> <kaisy28@hotmail.com>

JAPON/JAPAN

Hirofumi AOKI, Director, Trademark Examination Planning, Trademark Division, Japan Patent Office (JPO), Tokyo
<aoki-hirofumi@jpo.go.jp>

Yoichi NARITA, Deputy Director, Design Division, Trademark, Design and Administrative Affairs Department, Japan Patent Office (JPO), Tokyo
<narita-yoichi@jpo.go.jp>

Kanako AYA, Examiner, Trademark Division, Trademark, Design and Administrative Affairs Department, Japan Patent Office (JPO), Tokyo
<aya-kanako@jpo.go.jp>

KOWEÏT/KUWAIT

Shaker Abdul Kareem AL-SALEH, Assistant, Under Secretary for Commercial Register and Trademarks, Patent and Trade Marks Department, Ministry of Commerce and Industry, Safat
<sh-al-saleh@windowslive.com>

LETTONIE/LATVIA

Dace LIBERTE (Ms.), Director, Trademarks and Industrial Designs Department, Patent Office of the Republic of Latvia, Riga
<dace.liberte@lrpv.gov.lv>

LITUANIE/LITHUANIA

Digna ZINKEVIČIENÉ (Ms.), Head, Trademarks and Designs Division, State Patent Bureau
<d.zinkeviciene@vpb.lt>

MALAISIE/MALAYSIA

Abdul Rahman RAFIZA (Miss), Counsellor, Permanent Mission, Geneva
<rafiza@kln.gov.my>

MAROC/MOROCCO

Karima FARAH (Mme), chef du Département des signes distinctifs, Office marocain de la propriété industrielle et commerciale (OMPIC), Casablanca
<farah@ompic.org.ma>

MEXIQUE/MEXICO

Joseph KAHWAGI RAGE, Director Divisional de Marcas, Instituto Mexicano de la Propiedad Industrial (IMPI), México
<jkahwagi@impi.gob.mx>

José Luis CASTAÑEDA E., Subdirector Divisional de Procesamiento Administrativo de Patentes, Instituto Mexicano de la Propiedad Industrial (IMPI), México
<jcastaneda@impi.gob.mx>

José Alberto MONJARÁS OSORIO, Subdirector Divisional de Servicios Legales, Registrales e Indicaciones Geográficas, Instituto Mexicano de la Propiedad Industrial (IMPI), México
<amonjaras@impi.gob.mx>

Juan Carlos MORALES VARGAS, Especialista en Propiedad Industrial, Instituto Mexicano de la Propiedad Industrial (IMPI), México
<jmorales@impi.gov.mx>

Luis Antonio MEDINA ROMERO, Misión Permanente, México
<lamedina@sre.bog.me>

MONTÉNÉGRO/MONTENEGRO

Dušanka PEROVIĆ (Mrs.), Deputy Director, Intellectual Property Office, Podgorica
<dusankaperovic@gmail.com> <dusankacopyright@t–com.me>

MOZAMBIQUE

Nacivia Safina Gonçalves MACHAVANA (Mrs.), Trademarks Examiner, Industrial Property Institute (IPI), Ministry of Industry and Commerce, Maputo
<nacivia.machavana@ipi.gov.mz>

MYANMAR

Khim Thidar AYE (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva
<thidark@gmail.com>

NÉPAL/NEPAL

Pratap Kumar PATHAK, Secretary, Department of Industry, Ministry of Industry, Kathmandu
<moind@wlink.com.np> <pratap.pathak@gmail.com> <pratap968pathak@yahoo.com>

NIGERIA

Aisha Y. LALIHU (Ms.), Assistant Registrar, Commercial Law Department, Old Federal Secretariat, Trademarks, Patent and Designs Registry, Federal Ministry of Commerce and Industry, Abuja
<sayishah@yahoo.com>

M.Y. SADIQ, Trademarks, Patents and Designs Registry, Federal Ministry of Commerce and Industry, Abuja
<etxmohammed@yahoo.com>

NORVÈGE/NORWAY

Solvår Winnie FINNANGER (Ms.), Senior Legal Advisor, Design and Trademark Department, Norwegian Industrial Property Office (NIPO), Oslo
<swf@patentstyret.no>

Karine LUTNÆS AIGNER (Mrs.), Legal Advisor, Legal and International Affairs, Norwegian Industrial Property Office (NIPO), Oslo
<kai@patentstyret.no>

Marianne NERGAARD MAGNUS (Ms.), Advisor, Legislation Department, Ministry of Justice and the Police, Oslo
<marianne.magnus@jd.dep.no>

OMAN

Fatima AL-GHAZALI (Mrs.), Minister Plenipotentiary, Permanent Mission, Geneva

Ali AL-MAMARI, Legal Auditor, Intellectual Property Department, Ministry of Commerce and Industry, Muscat
<ahsn500@yahoo.com>

PANAMA

Kathia Itzel FLETCHER SEVILLANO (Sra.), Jefa del Departamento de Marcas, Dirección General del Registro de la Propiedad Industrial (DIGERPI), Ministerio de Comercio e Industrias, Panamá
<kfletcher@mici.gob.pa>

Digna RODRÍGUEZ CÁCERES (Sra.), Examinadora de Marcas, Dirección General del Registro de la Propiedad Industrial (DIGERPI), Ministerio de Comercio e Industrias, Panamá
<drodriguez@mici.gob.pa>

PAYS-BAS/NETHERLANDS

Angela A. M. VAN DER MEER (Mrs.), Senior Policy Advisor, Directorate-General for Enterprise and Innovation Department, Netherlands Patent Office, Ministry of Economic Affairs, The Hague
<a.a.m.vandermeer@minez.nl>

PÉROU/PERU

Giancarlo LEON, First Secretary, Permanent Mission, Geneva
<Giancarlo.leon@ties.itu.int>

PHILIPPINES

Josephine M. REYNANTE (Ms.), First Secretary and Consul, Permanent Mission, Geneva
<treaties_legal@yahoo.com>

POLOGNE/POLAND

Marta Donata CZYŻ (Mrs.), Director, Trademark Department, Patent Office of the Republic of Poland, Warsaw
<mczyz@uprp.pl>

Daria WAWRZYŃSKA (Mrs.), Expert, Trade Mark and Design, Patent Office of the Republic of Poland, Warsaw
<dwawrzynska@uprp.pl>

PORTUGAL

Margarida MATIAS (Mrs.), Trademark Examiner, National Institute of Industrial Property (INPI), Secretary of State for Justice and Judicial Modernization, Ministry of Justice, Lisbon
<mmatias@inpi.pt>

Luis SERRADAS TAVARES, Legal Counsellor, Permanent Mission, Geneva
<legal@missionportugal.ch>

QATAR

Nasser Saleh. H. AL SULAITI, Trade Marks Registrar, Industrial Property Office, Ministry of Economy and Commerce, Doha
<nsulaiti@mec.gov.qa>

RÉPUBLIQUE ARABE SYRIENNE/SYRIAN ARAB REPUBLIC

Hiam DIAB (Miss), Head, International Registration of Marks Section, Directorate of Commercial and Industrial Property Protection (DCIP), Ministry of Economy and Trade, Damascus
<hiam_diab@hotmail.com>

RÉPUBLIQUE DE CORÉE/REPUBLIC OF KOREA

PARK Seong-Joon, Senior Director, Trademark Examination Policy Division, Korean Intellectual Property Office (KIPO), Daejeon
<sipk@kipo.go.kr> <seongjoon.park@gmail.com>

KIM Hye-Sook (Miss), Deputy Director, Trademark Examination Policy Division, Korean Intellectual Property Office (KIPO), Daejeon
<hskim@kipo.go.kr>

LEE Hak-Jin, Deputy Director, Design Examination Policy Division, Trademark and Design Examination Bureau, Korean Intellectual Property Office (KIPO), Daejeon
<kipo111@kipo.go.kr>

YUN Hyun-Jin (Ms.), Deputy Director, Design Examination Policy Division, Korean Intellectual Property Office (KIPO), Daejeon
<miroo980@kipo.go.kr>

BAIK Kang-Jin, High Court Judge, Seoul High Court of Korea, Seoul
<kkjin0511@gmail.com>

KIM Chang-Hyeon, Partner, You Me Patent and Law Firm, Seoul
<chkim@youme.com>

RÉPUBLIQUE DE MOLDOVA/REPUBLIC OF MOLDOVA

Simion LEVITCHI, Director, Trademark and Industrial Design Department, State Agency on Intellectual Property (AGEPI), Chisinau
<simion.levitchi@agepi.md>

RÉPUBLIQUE DOMINICAINE/DOMINICAN REPUBLIC

Ivette Yanet VARGAS TAVÁREZ (Sra.), Directora del Departamento de Signos Distintivos, Oficina Nacional de Propiedad Industrial (ONAPI), Santo Domingo
<i.vargas@onapi.gov.do>

RÉPUBLIQUE TCHÈQUE/CZECH REPUBLIC

Radka STUPKOVÁ (Ms.), Head, Law Unit, Industrial Property Office, Prague
<rstupkova@upv.cz>

Ludmila ČELIŠOVÁ (Ms.), Head, Industrial Designs Division, Patent Department, Industrial Property Office, Prague
<lcelisova@upv.cz>

RÉPUBLIQUE UNIE DE TANZANIE/UNITED REPUBLIC OF TANZANIA

Seka KASERA, Assistant Registrar, Intellectual Property, Business Registrations and Licensing Agency, Dar-Es-Salaam
<skasera@yahoo.com>

Monica MIHIGO (Mrs.) Intern, Permanent Mission, Geneva
<pipilo2007@yahoo.com>

ROUMANIE/ROMANIA

Liviu BULGAR, Director, Legal Affairs, Trademarks, Designs, International Cooperation Directorate, State Office for Inventions and Trademarks (OSIM), Bucharest
<liviu.bulgar@osim.ro>

Alice Mihaela POSTĂVARU (Miss), Head, Industrial Designs Section, State Office for Inventions and Trademarks (OSIM), Bucharest
<pstavaru.alice@osim.ro>

Liliana DRAGNEA (Mrs.), Legal Advisor, State Office for Inventions and Trademarks (OSIM), Bucharest

ROYAUME-UNI/UNITED KINGDOM

Mike FOLEY, Trade Marks Policy Advisor, Trade Marks Directorate, Intellectual Property Office, Newport
<mike.foley@ipo.gov.uk>

RWANDA

Myriam K. NTASHAMAJE (Ms.), Multilateral Officer, Permanent Mission, Geneva
<ntashamaje@gmail.com>

SERBIE/SERBIA

Mirela BOŠKOVIĆ (Ms.), Assistant Director, Sector for Distinctive Signs, Intellectual Property Office, Belgrade
<mboskovic@zis.gov.rs>

Gordana STOJANOVIĆ JOVČIĆ (Ms.), Counsellor, Industrial Designs, Intellectual Property Office, Belgrade
<gstojanovic@zis.gov.rs>

SINGAPOUR/SINGAPORE

Anne LOO (Ms.), Director, Legal Counsel, Registry of Designs, Intellectual Property Office of Singapore (IPOS), Singapore
<Anne_Loo@ipos.gov.sg>

SLOVÉNIE/SLOVENIA

Grega KUMER, Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

SUÈDE/SWEDEN

Anne GUSTAVSSON (Mrs.), Senior Legal Advisor, Designs and Trademark Department, Swedish Patent and Registration Office, Stockholm
<anne.gustavsson@prv.se>

Claes ALMBERG, Legal Advisor, Division for Intellectual Property Law and Transport Law, Ministry of Justice, Stockholm
<claes.almberg@justice.ministry.se>

SRI LANKA

Manorie MALLIKARATCHY (Mrs.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

SUISSE/SWITZERLAND

Alexandra GRAZIOLI (Mme), conseillère juridique principale, Institut fédéral de la propriété intellectuelle (IPI), Berne
<alexandra.grazioli@ipi.ch>

Marie KRAUS (Mme), conseillère juridique à la Division droit et affaires internationales, Institut fédéral de la propriété intellectuelle (IPI), Berne
<marie.kraus@ipi.ch>

TADJIKISTAN/TAJIKISTAN

Nigina NEGMATULLAEVA (Mrs.), Director, National Center for Patents and Information (NCPI), Dushanbe
<abdolbakht@hotmail.fr> <director@ncpi.tj>

THAÏLANDE/THAILAND

Tanyarat MUNGKALARUNGSI (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

TURQUIE/TURKEY

Tülay İŞGÖR, Trademark Examiner, Turkish Patent Institute, Ankara
<tulay.isgor@tpe.gov.tr>

UKRAINE

Olena LIEVICHEVA (Ms.), Head, Rights on Signs, Ukrainian Industrial Property Institute, Ministry of Education and Science, Kyiv
<levicheva@ukrpatent.org>

Inna SHATOVA (Ms.), Head, Industrial Property Division, State Department of Intellectual Property (SDIP), Kyiv
<Inna_Shatova@sdip.gov.ua>

ZAMBIE/ZAMBIA

MacDonald MULONGOTI, First Secretary, Permanent Mission, Geneva
<mulongotim@yahoo.com>

ZIMBABWE

Garikai KASHITIKU, First Secretary, Permanent Mission, Geneva
<zimbabwemission@bluewin.ch> <kgari79@hotmail.com>

UNION EUROPÉENNE*/EUROPEAN UNION*

Jens-L. GASTER, Principal Administrator, Industrial Property, Internal Market and Services Directorate-General, European Commission, Brussels
<jens.gaster@ec.europa.eu>

Vincent O'REILLY, Director, Department for Intellectual Property Policy, Office for Harmonization in the Internal Market (Trade Marks and Designs) (OHIM), Alicante
<vincent.oreilly@oami.europa.eu>

* Sur une décision du Comité permanent, les Communautés européennes ont obtenu le statut de membre sans droit de vote.

* Based on a decision of the Standing Committee, the European Communities were accorded member status without a right to vote.

II. ORGANISATIONS INTERNATIONALES INTERGOUVERNEMENTALES/ INTERNATIONAL INTERGOVERNMENTAL ORGANIZATIONS

GROUPE DES ÉTATS D'AFRIQUE, DES CARAÏBES ET DU PACIFIQUE (GROUPE DES ÉTATS ACP)/AFRICAN, CARIBBEAN AND PACIFIC GROUP OF STATES (ACP GROUP)

Houffan ISMAEL HOUSSEIN (Mlle), Intern, Geneva
<houffan@yahoo.ca>

Charles Vyawo CHAVULA, Intern, Geneva
<vyawocharles@gmail.com>

ORGANISATION AFRICAINE DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE (OAPI)/ AFRICAN INTELLECTUAL PROPERTY ORGANIZATION (OAPI)

Marie Bernadette NGO MBAGA (Mlle), juriste au Service des signes distinctifs, Yaoundé
<ngommabe@yahoo.fr>

ORGANISATION BENELUX DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE (OBPI)/ BENELUX ORGANISATION FOR INTELLECTUAL PROPERTY (BOIP)

Camille JANSSEN, juriste au Département des affaires juridiques, La Haye
<cjanssen@boip.int>

SOUTH CENTRE

Nirmalya SYAM, Program Officer, Geneva
<syam@southcentre.org>

UNION AFRICAINE (UA)/AFRICAN UNION (AU)

Georges-Remi NAMEKONG, Senior Economist, Geneva
<gnamekong@africanunion.ch>

III. ORGANISATIONS INTERNATIONALES NON GOUVERNEMENTALES/ INTERNATIONAL NON-GOVERNMENTAL ORGANIZATIONS

Association allemande pour la propriété industrielle et le droit d'auteur (GRUR)/German Association for the Protection of Intellectual Property (GRUR)
Alexander VON MÜHLENDAHL, Attorney-at-Law, Munich
<vonmuehlendahl@bardehle.de>

Association américaine du droit de la propriété intellectuelle (AIPLA)/American Intellectual Property Law Association (AIPLA)
Christopher CARANI, Representative, Arlington
<ccarani@mcandrews-ip.com>
Garfield GOODRUM, Representative, Arlington
<garfiel.goodrum@designlawgroup.com>

Association communautaire du droit des marques (ECTA)/European Communities Trade Mark Association (ECTA)
Anne-Laure COVIN (Mrs.), Co-ordinator, Brussels

Association de l'industrie de l'informatique et de la communication (CCIA)/Computer and Communications Industry Association (CCIA)
Nick ASHTON-HART, Representative, Nyon
<nashton@ccianet.org>
Matthias LANGENEGGER, Deputy Representative, Nyon
<mlangenegger@ccianet.org>
Annabelle DANIEL VARDA (Mrs.), Representative, New York
<adanielvarda@google.com>
Catherine BREL (Mrs.), Representative, Paris
<cbrel@ebay.com>
Veronica ABREU (Ms.), Representative, Geneva

Association des industries de marque (AIM)/European Brands Association (AIM)
Jean BANGERTER, Representative, Brussels
<bangerter.jean@citycable.ch>

Association des propriétaires européens de marques de commerce (MARQUES)/Association of European Trademark Owners (MARQUES)
David STONE, Member, London
<david.stone@simmons-simmons.com>

Association européenne des étudiants en droit (ELSA international)/European Law Students' Association (ELSA International)
Jan SCHRICK, Germany
Marzia IOSINI, Milan
Krystyna WARYLEWSKA, Gdánk
George IONUT TRIF, Romania

Association interaméricaine de la propriété industrielle (ASIPI)/Inter-American Association of Industrial Property (ASIPI)
Juan VANRELL, Secretario, Montevideo
<secretario@asipi.org>

Association japonaise des conseils en brevets (JPAA)/Japan Patent Attorneys Association (JPAA)
Masahiko FUJITA, Vice Chairman, Trademark Committee, Tokyo
<masa@kfip.jp>
Tomohiro NAKAMURA, Member, Design Committee, Tokyo
<nakamura@ipworld.jp>
Hideki TANAKA, Member, International Activities Center, Tokyo
<BQX10473@nifty.com>

Association japonaise pour les marques (JTA)/Japan Trademark Association (JTA)
Koji MURAI, Representative, Osaka
<koji.murai@kitapat.com>

Centre d'études internationales de la propriété intellectuelle (CEIPI)/Centre for International Intellectual Property Studies (CEIPI)
François CURCHOD, chargé de mission, Genolier
<francois.curchod@vtxnet.ch>

Centre international pour le commerce et le développement durable (ICTSD)/International Center for Trade and Sustainable Development (ICTSD)
Ahmed ABDEL LATIF, Program Manager, Geneva
Daniella Maria ALLAM (Miss), Intern, Geneva
<dallam@ictsd.ch>

China Trademark Association (CTA)

LI Bin (Ms.), Partner, Attorney at Law, Beijing

<libin@wanhuida.com>

Fédération internationale des conseils en propriété industrielle (FICPI)/International Federation of Industrial Property Attorneys (FICPI)
Lars THYRESSON, Representative, Stockholm
<lars.t@hanssonthyressson.se>
Robert WATSON, Reporter, Reporter of Design Study Group, London
<robert.watson@mewburn.com>

International Trademark Association (INTA)
Bruno MACHADO, Geneva Representative, Rolle
<bruno.machado@bluewin.ch>

Internet Society (ISOC)
Christine RUNNEGAR (Mrs.), Senior Manager Public Policy, Geneva
<runnegar@isoc.org>

Organisation pour un réseau international des indications géographiques (oriGIn)/Organization for an International Geographical Indications Network (oriGIn)
Massimo VITTORI, secrétaire général, Genève
<massimo@origin-gi.com>

Union des praticiens européens en proprieté industrielle (UNION)/Union of European Practitioners in Industrial Property (UNION)
Laurent OVERATH, Vice-President, Trademark Commission, Brussels
<laurento@bede.be>

IV. BUREAU/OFFICERS

Président/Chair: PARK Seong-Joon (République de Corée/Republic of Korea)

Vice-présidents/Vice-chairs: Imre GONDA (Hongrie/Hungary)

Karima FARAH (Mme) (Maroc/Morocco)

Secrétaire/Secretary: Marcus HÖPPERGER (OMPI/WIPO)

V. SECRÉTARIAT DE L'ORGANISATION MONDIALE DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE (OMPI)/SECRETARIAT OF THE WORLD INTELLECTUAL PROPERTY ORGANIZATION (WIPO)

Francis GURRY, directeur général/Director General

WANG Binying (Mme/Mrs.), vice-directrice générale/Deputy Director General

Ernesto RUBIO, directeur-conseiller principal/Senior Advisor-Counsellor

Marcus HÖPPERGER, directeur par intérim de la Division du droit des marques et des dessins et modèles/Acting Director, Trademark and Design Law Division

Martha PARRA FRIEDLI (Mme/Mrs.), chef de la Section du droit des marques, Division du droit des marques et des dessins et modèles /Head, Trademark Law Section, Trademark and Design Law Division

Marie-Paule RIZO (Mme/Mrs.), chef de la Section du droit des dessins et modèles et des indications géographiques, Division du droit des marques et des dessins et modèles /Head, Design and Geographical Indication Law Section, Trademark and Design Law Division

Nathalie FRIGANT (Mme/Mrs.), juriste adjointe à la Section du droit des dessins et modèles et des indications géographiques, Division du droit des marques et des dessins et modèles/Assistant Legal Officer, Design and Geographical Indication Law Section, Trademark and Design Law Division

Violeta JALBA (Mme/Mrs.), juriste adjointe à la Section du droit des dessins et modèles et des indications géographiques, Division du droit des marques et des dessins et modèles/Assistant Legal Officer, Design and Geographical Indication Law Section, Trademark and Design Law Division

Noëlle MOUTOUT (Mlle/Ms.), juriste adjointe à la Section du droit des marques, Division du droit des marques et des dessins et modèles/Assistant Legal Officer, Trademark Law Section, Trademark and Design Law Division

[نهاية المرفقان والوثيقة]